التوسع في وقوع المصدر حالا في القرآن الكريم

أ.م.د. عمر علي محمد الدليمي د. حاتم حمدان إبراهيم الشجيري

جامعة الأنبار / كلية العلوم الإسلامية / الفلوجة / قسم اللغة العربية

ملخص بحث

بعد التحقيق والتدقيق اتَّضحَ لنا أن (التوسع) في اللغة خلاف التضييق، ولما كان بهذا المعنى يمكن القول: إن المراد به في القرآن الكريم اصطلاحا: أن يعبر بتعبيير واحد يحتمل أكثر من معنى، ويكون المعنيان أو المعانى كلها مرادةً. وله أسباب ودواعٍ، منها: العدول عن تعبير إلى تعبير يحتمل أكثر من وجه إعرابي، وأكثر من معنى، وهذه الأوجه الإعرابية والمعاني كلها مرادة، وهذا (التوسع) هو المراد في هذا البحث.

اشتمل البحث على مقدمة كان الحديث فيها عن التوسع لغة واصطلاحًا، واشتمل على أربعة مباحث كان الحديث فيها عن أربع آيات: كان الحديث في الأُولى عن لفظة (عَبَثًا)؛ إذ يجوز فيها وجهان من أوجه الإعراب ، وفي الثانية عن لفظة (سَعْيًا)؛ إذ يجوز فيها ثلاثة أوجه إعرابية، وفي الثالثة عن لفظةِ (نِحْلَةً)؛ إذ يجوز فيها أربعة أوجه إعرابية، وفي الرابعة عن لفظةِ (مَتاعَ الحياةِ)؛ إذ يجوز فيها خمسة أوجه إعرابية، وكذلك اشتمل على خاتمة فيها أهم نتائج البحث كما هو مبين في ثنايا البحث. والله الموفق.

بسمِ اللهِ الرَّحمن الرَّحيمِ

المقدمة

الحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ، وأفضلُ الصلاةِ وأتَمُّ التسليمِ على سيِّدِنا محمدٍ، وعلى آلِهِ وصحبِهِ أجمعين، ومَنْ والاهُم وتَبِعَهم بإحسانٍ إلى يومِ الدِّينِ.

أمَّا بعدُ:

فكنَّا نَقْرَأُ في كتبِ (تفسيرِ القرآنِ العظيمِ) مُتَتَبِّعينَ ما يقولُهُ علماؤُهُ في معنى الآياتِ، وإعرابِها، ولا سِيَّما ما يحتمِلُ منها أكثرَ من وجهٍ إعرابيٍّ، فَاتَّضَحَ لنا أنَّ كلَّ إعرابٍ يَدُلُّ على معنىً يتَعدَّدُ في لفظةٍ واحدةٍ بتَعَدُّدِ الأوجُهِ الإعرابيَّةِ تَبَعًا لهذا الإعرابِ، أو ذاكَ، من غيرِ تَغَيُّرٍ للمعنى اللُّغويِّ لتلكَ المفردةِ ذاتِ الأوجُهِ الإعرابيَّةِ، وهذا ليسَ بالأمرِ الغريبِ على دارسي اللغةِ العربيةِ؛ لأنَّ الإعرابَ والمعنى متلازمانِ لا يَنفَكُّ أحدُهُما عن الآخَرِ؛ ولهذا كان بعضُ المفسِّرين يرُدُّ، أويُرجِّحُ إعرابًا على إعرابٍ بناءً على صحَّةِ المعنى، أو رُجحانه.

وفي هذا البحث لا نُريدُ أن نسوقَ الأدِلَّةَ على الترجيحات فيما قيلَ فيها على وجهِ التفصيل قوَّةً وضَعفًا، بل نريدُ أن نذكرَ أنَّ جميعَ الأوجهِ الإعرابيَّةِ والمعاني التي تنشأُ عنها مُرادةٌ. وهذا ما يُسمَّى بالتوسُّعِ، كما يراه الدكتور فاضل السامرائي[1]، وهو سِمَةٌ من سِماتِ التعبيرِ القرآنيِّ، وبلاغتِهِ.

وكان اختيارُنا أن تكونَ المنصوباتُ المتشابهةُ موضوعًا للبحث، ومن هذه المنصوباتِ (المصدرُ) في وقوعه حالا وغيرَها؛ لذا كان بحثُنا موسومًا بعنوان (التوسُّعُ في وُقوعِ المصدرِ حالا في القرآنِ الكريمِ)، وخصَصْنا الحالَ بالذِّكرِ دونَ غيرِها؛ للتَّقارُضِ بينَ الصِّفةِ التي هي أصلٌ في الحالِ، وبينَ المصدرِ، أي: يحُلُّ أحدُهما مَحَلَّ الآخَرِ، وأيضًا فإنَّ الآيةَ قد لا تَحْتَمِلُ إلا وجهينِ من الإعرابِ: (المصدريةَ، والحاليَّةَ)، وقد تحتملُ أكثرَ من ذلك تَبَعًا للمعنى المرادِ بها، فتكونُ المصدريةُ والحاليةُ مَوجودةً فيما نَذكُرُهُ مِنَ الأَوجُهِ الإعرابيَّةِ في الآياتِ التي سَنَتَناوَلُها بالبحثِ.

وكانَ حديثُنا عن الآياتِ التي اخترناها موضوعًا للبحثِ مُرَتَّبًا على حسبِ عددِ الأوجُهِ الإعرابيَّةِ فيها لا على أساسِ تسلسُلِ وُرودِها في القرآنِ الكريمِ.

وقد تضمَّنَ البحثُ تمهيدًا، وأربعةَ مباحثَ، وخاتمةً:

كان الحديثُ في التمهيد عن التوسُّعِ لغةً واصطلاحًا، وأسبابِهِ ودواعيهِ، وأنه موجودٌ في اللغةِ العربيةِ، والقرآنِ الكريمِ؛ لأنَّهُ نَزَلَ بها.

أمَّا المباحثُ الأربعةُ فكانَ الحديثُ في كلِّ مَبحثٍ منها عن آيةٍ واحدةٍ كما يأتي:

المبحثُ الأوَّلُ كانَ الحديثُ فيه عن لفظةِ (عَبَثًا) من قولِهِ تعالى: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لا تُرْجَعُونَ﴾[٢]؛ إذ يجوزُ فيها وجهانِ من أوجهِ الإعرابِ مَعَ بقاءِ المعنى اللغويِّ لهذه اللفظةِ، وعدمِ تعدُّدِ القراءةِ فيها.

المبحثُ الثَّاني كان الحديثُ فيه عن لفظةِ (سَعْيًا) من قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا﴾[٣]؛ إذ يجوزُ فيها ثلاثةُ أوجهٍ إعرابيَّةٍ، وكانَ المعنى اللُّغويُّ واحدًا مع تعدُّدِ مَنْ صَدَرَ عنه السَّعْيُ في وجهٍ إعرابيٍّ واحدٍ فقط كالحاليَّةِ مثلا إذا كانت من الفاعلِ، أو المفعول بِه، وكانت القراءةُ واحدةً.

المبحثُ الثَّالثُ كان الحديثُ فيه عن لفظةِ (نِحْلَةً) من قولِهِ تعالى: ﴿وَآتُواْ النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً﴾[٤]؛ إذ يجوزُ فيها أربعةُ أوجهٍ إعرابيَّةٍ نتيجةً لتعدُّدِ المَعْنى اللُّغويِّ، وكانت القراءةُ واحدةً أيضًا.

المبحثُ الرَّابعُ كان الحديثُ فيه عن لفظةِ (مَتاعَ) من قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّمَا بَغْيُكُمْ عَلَى أَنفُسِكُم مَّتَاعَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾[٥]؛ إذ يجوزُ فيها خمسةُ أوجهٍ إعرابيَّةٍ وكانَ المعنى اللُّغَويُّ واحِدًا، وكانت القراءةُ فيها مُتَعَدِّدَةً.

وأمَّا الخاتمةُ فاشتملت على أهمِّ نتائجِ البحثِ.

هذا وندعو الله تعالى أن يُوَفِّقَنا في عَمَلِنا هذا الذي نبتغي فيهِ وجهَهُ الكريمَ خِدمَةً للقرآنِ الكريمِ، والعلمِ، وأهلِهِ، فإنْ مَنَّ اللهُ عليه بالقبولِ والسَّدادِ فإنَّما هو بفضله، ورِعايتِهِ، وإن كانَ فيهِ النَّقصُ، وعدمُ إدراكِ القَصْدِ فإنَّما هو من نفسنا القاصرةِ، واجتهادِنا الخاطِئِ، وحسبُنا أنَّنا تَحَرَّينا الصوابَ، والأَنفعَ للمسلمينَ وطُلابِ العربيةِ، وآخِرُ دَعوانا أنِ الحمدُ للهِ ربِّ العالمين، والصلاةُ والسلامُ على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الباحثان

التَّوَسُّعُ في وقوعِ المَصدرِ حالا في القرآنِ الكريمِ

تمهيدٌ: مفهومُ التَّوَسُّعِ لغةً، واصطلاحًا:

جاءَ في مختارِ الصِّحاحِ: (((التَّوسيعُ لغةً: خلافُ التَّضييق، تقولُ: (وَسَّعَ الشَّيْءَ فاتَّسَعَ، واسْتَوسَعَ) أي: صارَ واسِعًا، و(تَوَسَّعُوا في المجلسِ): تَفَسَّحُوا))[٦]، وهو مصدرٌ للفعلِ الخُماسِيِّ (توَسَّعَ) على وزنِ (تَفَعَّلَ)، وهو فِعلٌ خُماسِيٌّ مَزيدٌ فيهِ حرفانِ على الثُّلاثِيِّ المُجرَّدِ (وسع) ويأتي لمعانٍ، والأغلب فيه معنى صيرورةِ الشَّيءِ، كقولنا: (تَأَهَّلَ)، أي: صارَ ذا أَهْلٍ[٧].

ولَمَّا كانَ التَّوَسُّعُ في اللغةِ نقيضَ التضييقِ يُمكنُ القولُ إنَّ المرادَ بهِ في القرآنِ الكريمِ اصطلاحا: أنْ يُعبَّرَ بتعبيرٍ واحدٍ يحتملُ أكثرَ من معنًى، ويكونَ المعنيانِ أو المعاني كلُّها مُرادَةٌ.

ولهذا التَّوَسُّعِ أسبابٌ ودواعٍ، منها: التعبيرُ بالألفاظِ المُشتَرَكةِ، ومنها الصِّيَغُ المُشترَكَةُ، مثلُ كلمةِ (مُخْتارٍ) تَحْتَمِلُ اسمَ الفاعلِ، واسمَ المفعولِ، ومنها الجمعُ بين صيغتينِ تكونُ إحداهُما من بابٍ، والأُخرى من بابٍ آخرَ كالجمعِ بين (أَنْبَتَ، ونَبات) في قولِهِ تعالى: ﴿وَأَنبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا﴾[٨]، ومنها العدولُ من تعبيرٍ إلى تعبيرٍ يَحْتَمِلُ أكثرَ من وجهٍ إعْرابِيٍّ، وأكثرَ مِن معنًى، وهذا هو الذي نُخصُّهُ في بَحْثِنا، فنقولُ:

إنَّ ظاهرةَ التَّوَسُّعِ التي أَشَرنا إليها مَوجُودةٌ في لغةِ العربِ؛ إذ قد يُطْلَقُ اللَّفظُ ويُرادُ بِهِ معانٍ مُتَعَدِّدةٌ، و((إنَّ الجهلَ بالمعنى أدَّى إلى أنْ تَخْتَفِيَ وتَمُوتَ ظواهِرُ لُغَوِيَّةٌ كانتْ شائعةً مُسْتَعْمَلَةً، ومِنْ ذلكَ على سبيلِ المثالِ ظاهرةُ (القَطْعِ) الجميلةُ الدَّلالَة، والتي كانتْ شائعةً كثيرًا في الشِّعرِ، والنَّثرِ، في القرآنِ وغيرِهِ، وذلكَ نحوُ قولِكَ: (مررتُ بمحمَّدٍ الكريمُ أو الكريمَ) واكتُفِيَ بالإتباعِ عِلمًا بأنَّ دلالةَ القطعِ تختلفُ عن دلالةِ الإتباعِ، وأنَّ دلالةَ القطعِ إلى الرفعِ تختلفُ عَن دلالةِ القطعِ إلى النصبِ))[٩]، وبما أنَّ القرآنَ نزلَ بلغةِ العربِ، وحَوَى كُلَّ الفنونِ البلاغيةِ التي نَطَقَ بها العَرَبُ من تقديمٍ وتأخيرٍ، وذِكْرٍ وحَذْفٍ، ووَصْلٍ وفَصْلٍ، وإيجازٍ وإطنابٍ، وتشبيهٍ، واستعارةٍ، ومجازٍ، وكنايةٍ، وتعريضٍ، والتفاتٍ، وغيرِ ذلكَ فلا غرابةَ أنْ يكونَ مثلُ هذا التَّوَسُّعِ فيهِ، إلا أنَّهُ مع ما احتواهُ مِنَ الفنونِ انفردَ وتَمَيَّزَ بأُسلوبٍ عن كلِّ الأساليبِ التي جاءتْ في لغةِ العربِ فكانَ أسلوبُهُ مُعجزًا بليغًا، ومن هذه الأساليبِ أنَّهُ يجيْءُ بلفظةٍ تحتملُ أكثرَ مِن وجهٍ إعْرابِيٍّ، وهذه الأوجهُ النَّحويَّةُ ((ليستْ مُجَرَّدَ استكثارٍ مِن تعبيراتٍ لا طائلَ تحتَها كما يَتَصَوَّرُ بعضُهم ، وإنَّ جَوازَ أكثر مِن وجهٍ تعبيريٍّ ليسَ معناهُ أنَّ هذه الأوجهَ ذاتِ دلالةٍ معنويةٍ واحدةٍ، و أنَّ لكَ الحقَّ أنْ تَستَعمِلَ أيَّها تشاءُ كما تشاءُ، وإنَّما لِكُلِّ وجهٍ دلالتُهُ، فإذا أردتَ معنى مَّا لزمكَ أنْ تَستعملَ التعبيرَ الذي يُؤَدِّيهِ، ولا يُمكنُ أن يُؤدِّيَ تعبيرانِ مُختلفانِ معنىً واحدًا، إلا إذا كان ذلكَ لغةً، نحوُ قولِكَ: (ما محمدٌ حاضرًا)، و(ما محمدٌ حاضرٌ)، فالأُولى لغةٌ حجازيةٌ، والثانيةُ تميميَّةٌ، ولا يَترَتَّبُ على هذا اختلافٌ في المعنى، وفيما عدا ذلك لا بدَّ أن يكونَ لكُلِّ تَعبيرٍ مَعنًى، فالأوجهُ التعبيريةُ المُتَعَدِّدَةُ إنَّما هي صورٌ لأوجهٍ معنويةٍ مُتَعَدِّدَةٍ))[١٠].

إنَّ اللفظةَ الواحدةَ قد تَدُلُّ على عشرينَ مَعنًى، أو أكثرَ، أو أقلَّ، تبعًا لتَعَدُّدِ وجوهِ اللَّفظةِ التي تَنْصَرِفُ إليها، وهذا ليس من استطاعةِ البشرِ، وهذا ممَّا جاءَ في القرآنِ الكريمِ، و لا يكونُ الرجلُ فقيهًا كلَّ الفقهِ حتَّى يَرَى للقرآنِ وجوهًا كثيرةً، ويُشترَطُ في هذه الوجوه والمعاني المتعدِّدَةِ أنْ تكونَ غيرَ مُتضادَّةٍ وغيرَ مقتصرةٍ على معنًى واحدٍ[١١].

وقد انفردَ القرآنُ الكريمُ بأسلوبٍ مُعْجِزٍ بليغٍ باختيارِ التعبيرِ الأَعلى في المعنى المُرادِ وفي المكانِ الذي يقتضيهِ هذا المعنى، فارتَفَعَ بهِ عن كلِّ الأساليبِ التي طرقَها العربُ شعرًا ونثرًا، وبهذا الأُسلوبِ تحدّى العربَ أهلَ اللغةِ والفصاحةِ فعجزوا عن الإتيانِ ولو بسورةٍ واحدةٍ من مثلِهِ(١٢).

والنصُّ القرآنيُّ أعلى نصٍّ وصلَ إلينا في تأليفِ الجُمَلِ القرآنيةِ؛ لأنَّها تمتازُ بميزاتٍ ثلاثٍ رئيسةٍ مجتمعةً فيه هي: ١- جمالُ وَقْعِها في السَّمعِ. ٢- اتِّساقُها الكاملُ مَعَ المعنى. ٣- اتساعُ دلالَتِها لمعانٍ ومدلولاتٍ لا تَتَّسِعُ لها عادةً دلالاتُ الكلماتِ الأُخرى، ودلالةُ المفردةِ في الآيةِ لا تكونُ بمَعزِلٍ عن دلالةِ السِّياقِ فيها؛ لأنَّها أساسُ تأليفِ الجملةِ القرآنيةِ، وعلماءُ البلاغةِ مُقِرُّونَ أَنَّ صياغةَ العبارةِ القرآنيةِ في الطَّرَفِ الأَعلى مِنَ البلاغةِ الذي هو الإعجازُ ذاتُهُ(١٣)؛ ولهذا تعهَّدَ النُّحاةُ والمفسِّرونَ المفرداتِ والتَّراكيبَ في نصوصِ القرآنِ الكريمِ وقراءاتِهِ بالدراسةِ أكثرَ مِن غيرِها؛ لِمَا يَجِدُهُ النَّحويُّ والمفسِّرُ فيها مِن قُدرةٍ على الاتِّساعِ في التعبيرِ عن المعنى بوجوهٍ عديدةٍ تبَعًا لتعَدُّدِ أوجُهِهِ الإعرابيةِ، وكثرةُ تَعَدُّدِ أوجهِ الإعرابِ تدلُّ على السعةِ في التعبيرِ عن المعنى.

وقد ذكرَ ابنُ هشامٍ في بابِ المنصوباتِ المُتَشابهةِ ما يحتملُ المصدريةَ والمفعوليةَ، وما يحتملُ المصدريةَ والظرفيةَ والحاليةَ، وما يحتملُ المصدريةَ والحاليةَ، وما يحتملُ المصدريةَ والحاليةَ والمفعولَ لأجلِهِ، وما يحتملُ المفعولَ بِهِ والمفعولَ مَعَهُ(١٤).

وسنتحدَّثُ عنِ التَّوَسُّعِ في المعنَى، وهو بابٌ واسعٌ، ونَخُصُّ بحثَنا بالمَصْدَرِ الواقعِ حالا، لأنَّها ((صفةٌ من جهةِ المَعنَى؛ ولذلك اشتُرِطَ فيها ما يُشترطُ في الصفاتِ مِنَ الاشتقاق))(١٥).

والغالبُ في الحالِ أنْ تكونَ صفةً مُشتقَّةً، كقولنا: (جاءَ زيدٌ ضاحكًا)، وقد تجيءُ غيرَ صفةٍ بأن تكونَ مصدرًا(١٦)؛ لذا كانَ تعبيرُ الزَّمَخشَرِيِّ (ت٥٣٨هـ) بالفعلِ المضارعِ الداخلةِ عليهِ (قد) دالا على ذلكَ، إذ قالَ: ((وقد يقعُ المصدرُ حالا كما تقعُ الصِّفةُ مصدرًا في قولهم: (قمْ قائمًا)...وذلك (قتلتُهُ صبرًا)، و(لقيتُهُ فُجاءَةً، وعِيانًا، وكِفاحًا)، و(كلَّمتُهُ مُشافهَةً)، و(أتيتُهُ رَكْضًا، وعَدْوًا، ومَشْيًا)، و(أَخَذْتُ عنهُ سَمْعًا)، أي: مَصبورًا، ومُفاجِئًا، ومُعاينًا، وكذلك البواقي))(١٧).

وقولُ الزَّمخشريِّ يدلُّ على التقارضِ بين الصفةِ الغالبةِ في الحالِ وبينَ المصدرِ؛ ولهذا نقولُ في تعليلِ معنى التوسُّعِ: لأنك لوعبَّرتَ بالوصفِ، فقلتَ: (أقبلَ زيدٌ راكضًا) لكانَ حالا مفردةً ليسَ غيرُ، ولو عبَّرتَ بالمصدرِ المذكورِ عاملُهُ، وعاملُ صاحبِهِ من لفظِهِ، فقلتَ: (يركضُ زيدٌ ركضًا) لكانَ مَفعولا مطلقًا ليسَ غيرُ، ولو عبَّرتَ بالمصدرِ المقدَّرِ عاملُهُ من لفظِهِ، وعاملُ صاحبِهِ مذكورٌ، فقلتَ: (أقبلَ زيدٌ ركضًا)، أي (أقبلَ زيدٌ يركضُ ركضًا) لكانَ مفعولا مُطلقًا ليسَ

غيرُ، ولكنَّ جملةَ (يركضُ ركضًا) تكونُ حالا؛ لأنَّ الجملَ بعدَ المعارفِ تكونُ أحوالا، ولو عبَّرتَ بالمصدرِ على تقديرِ مُضافٍ مُؤوَّل بالوصفِ فقلتَ: (أقبلَ زيدٌ ركضًا)، أي (أقبلَ زيدٌ ذا ركضٍ) لكانَ المُقدَّرُ حالا، والمصدرُ مضافًا إليهِ ليسَ غيرُ، ولو عبَّرتَ بالمصدرِ على تقديرِ مصدرٍ مضافٍ من لفظِ العاملِ فقلتَ: (أقبلَ زيدٌ ركضًا)، أي (أقبلَ زيدٌ إقبالَ ركضٍ) لكانَ المقدَّرُ مفعولا مطلقًا، والمصدرُ مضافًا إليهِ ليسَ غيرُ، ولكنَّكَ إذا عبَّرتَ بالمصدرِ من غيرِ ما تقدَّمَ ((اتَّسعَ المَعنَى، وكسبتَ أكثرَ مِن قصدٍ وغرَضٍ، فقد تكسبُ مَعنَى المَصْدَريَّةِ والحاليَّةِ، كقولِكَ: (أقبلَ رَكْضًا)، فهذا يحتملُ المفعوليةَ المطلقةَ، أي يركضُ ركضًا، أو إقبالَ ركضٍ، أيًّا كانَ التقديرُ، ويحتملُ الحاليَّةَ، فقد كسبتَ مَعْنَيَيْنِ، وأنتَ تُريدُهُما مَعًا))[١٨].

ومن هنا فإنَّ العدولَ عنِ التعبيرِ بالوصفِ إلى المصدرِ يكونُ لغرضينِ: أحدهما التَّوَسُّعُ في المَعنَى، والآخَرُ المُبالغَةُ.

وسيكونُ حديثُنا عنِ الغرضِ الأوَّلِ، وهو (التوسُّعُ في المَعنَى)؛ لأنَّ في ذكرِهِ زيادةَ فائدةٍ، وهي احتمالُهُ مَعنَيَيْنِ فأكثرَ، وهذانِ المعنيانِ، أو المعانِي كُلُّها مُرادَةٌ، ولا تنافيَ بينها، قال ابنُ القيِّمِ (ت٧٥١هـ): ((وبالجملةِ فالمصدريةُ في هذا البابِ لا تُنافِي الحالَ، بلِ الإتيانُ بالحالِ ههنا بلفظِ المَصْدَرِ يُفيدُ ما يُفيدُه المصدرُ مَعَ زيادةِ فائدةِ الحالِ فهوَ أَتَمُّ مَعْنىً ولا تَنافِيَ بينَهُما))[١٩].

وسنقتصرُ في هذا البحثِ على المنصوباتِ المُتَشابِهَةِ في آياتٍ من القرآنِ الكريمِ تَشْتَرِكُ فيها الحاليةُ مع غيرِها في الأوجهِ الإعرابيةِ، ونتركُ ما عَداها، وسيكونُ في مباحثَ كما يأتي:

المبحثُ الأوَّلُ

ما يجوزُ في نصبه وجهانِ من الإعراب:

قولُهُ تعالَى: (عَبَثًا) من قولِهِ: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لا تُرْجَعُونَ﴾[٢٠].

ذَكَرَ أصحابُ المعاجمِ أنَّ مادَّةَ (ع، ب، ث) لها فعلانِ ومَصْدرانِ كُلٌّ منهما لهُ معنىً.

ذَكَرَ الفيُّومِي (ت٧٧٠هـ) بابًا واحدًا لمادةِ (ع، ب، ث) قائلا: ((عَبِثَ (عَبَثًا) من بابِ تَعِبَ: لَعِبَ، وعَمِلَ ما لا فائدةَ فيه، فهو (عَابِثٌ)، و(عَبِثَ) به الدهرُ كنايةٌ عن تقلُّبِهِ))[٢١]. وهذا يدُلُّ على أنَّ الفعل (تَعِبَ) نظيرٌ في الوزنِ للفعلِ: (عَبِثَ) في كونهما من الثلاثيِّ المجرَّدِ بكسر العينِ في الماضي، وفتحِها في المضارعِ، فيكون مضارعُهُ (يَعْبَثُ) بفتح الباءِ، ومصدرُهُ (عَبَثًا) بفتح الباءِ أيضًا، ولم يذكرْ بابًا غيرَهُ، وفسَّر العبَثَ باللَّعِبِ، وعَمَلِ ما لا فائدةَ فيهِ.

وذكر الزَّبيديُّ (ت١٢٠٥هـ) لهذه المادةِ بابَينِ:

١- كما ذَكَرَ الفيُّومِي (عَبِثَ، يَعْبَثُ) بكسرِ الباءِ في الماضِي، وفتحِها في المضارعِ، ومصدرُهُ (عَبَثًا) بفتحِ الباءِ أيضًا، كالفعلِ (فَرِحَ، يَفرَحُ) بكسرِ الراءِ في الماضِي، وفتحِها في

المضارعِ، ومصدرُهُ (فَرَحًا) بفتحِ الراءِ أيضًا، وفسَّر (العبَثَ) باللَّعبِ بما لا يعنيهِ، وليسَ من بالهِ، أي من غيرِ إرادةٍ وقصدٍ، أو كانَ عن قصدٍ ولا فائدةَ في هذا القصدِ[٢٢].

٢- (عَبَثَ، يَعْبِثُ) بفتحِ الباءِ في الماضِي، وكسرِها في المضارعِ، ومصدرُهُ (عَبْثًا) بسكون الباءِ، كالفعلِ: (ضَرَبَ، يَضْرِبُ) بفتح الراءِ في الماضِي، وكسرِها في المضارعِ، ومصدرُهُ (ضَرْبًا) بسكونِ الراءِ، وفسَّر (العَبْثَ) بـــ(خلطِ الأَقِطِ رَطْبِهِ على يابِسِهِ، أو بالسَّمْنِ حين يُطبخُ)، أو تجفيفِهِ في الشمسِ[٢٣].

والعَبَثُ أخصُّ من اللَّعِبِ واللَّهوِ؛ لذا فرَّقَ أبو هلالٍ العسكري (ت٣٩٥هـــ) بينهما بقوله: ((الفرقُ بينَ العَبَثِ واللَّعِبِ واللَّهوِ: أنَّ العَبَثَ ما خلا عن الإراداتِ إلا إرادةَ حدوثِهِ فقط، واللَّهوَ واللَّعِبَ يتناولُهُما غيرُ إرادةِ حدوثِهما إرادةً وقَعا بها لهوًا ولَعِبًا، ألا تَرى أنَّهُ كانَ يجوزُ أنْ يَقَعا مع إرادةٍ أُخرى فيخرُجا عن كونِهما لهوًا ولَعِبًا، وقيلَ: اللَّعِبُ عَمَلٌ للَذَّةٍ لا يُرَاعَى فيه داعِي الحِكْمَةِ كعملِ الصَّبِيِّ؛ لأنَّهُ لا يَعْرِفُ الحكيمَ ولا الحكمةَ، وإنَّما يَعْمَلُ لِلَذَّةٍ))[٢٤].

والمفسِّرونَ جمعوا بينَ هذه المعانِي التي ذَكَرَها اللغويُّونَ، قال السَّمينُ الحلبي (ت٧٥٦هـــ): ((والعَبَثُ: اللَّعِبُ وما لا فائدةَ فيه وكلُّ ما ليس له غَرَضٌ صحيحٌ. يقال: عَبِثَ يَعْبَثُ عَبَثًا إذا خَلَط عَمَلَه بلَعِبٍ. وأصلُهُ من قولِهم: عَبَثْتُ الأَقِطَ أي: خَلَطْتُه. والعَبِيْثُ طعامٌ مَخلوطٌ بشيءٍ، ومنهُ العَوْبَثَانِيُّ لتَمْرٍ وسَوِيْقٍ وسَمْنٍ مُختلِطٍ))[٢٥].

و(عَبَثًا) في الآيةِ بفتحِ الباءِ مصدرُ الفعلِ الثلاثيِّ المجرَّدِ (عَبِثَ، يَعْبَثُ) – بكسر الباءِ في الماضِي، وفتحِها في المضارعِ ذَكَرَ بعضُ العلماءِ في إعرابِهِ وَجْهًا واحدًا (المفعولَ لأجلِهِ) كأبي منصورٍ محمد بنِ أحمد الأزهريِّ (ت٣٧٠هـــ)[٢٦]، وبعضُهُم اختارَ (الحاليَّةَ) فقط كمكِّيِّ بنِ أبي طالبٍ القيسيِّ (ت٤٣٧هـــ)[٢٧]، وزادَ الشَّوكانِيُّ (ت١٢٥٠هـــ) عليهما المفعوليَّةَ المُطلقَةَ[٢٨].

ولكنَّ أكثرَ العلماءِ اختارَ إعرابينِ (الحاليةَ، والمفعولَ لأجلِهِ) كالبَغَوِيِّ[٢٩] (ت٥١٦هـــ)، والزمخشريِّ[٣٠]، والرازيِّ[٣١] (ت٦٠٦هـــ)، والبيضاويِّ[٣٢] (ت٦٨٥هـــ)، والسمينِ الحلبيِّ[٣٣]، وابنِ عادلٍ[٣٤] (ت٨٨٠هـــ)، والنَّظَّامِ النيسابوريِّ[٣٥] (ت بعد٨٥٠هـــ)، وابنِ عجيبَةَ[٣٦] (ت١٢٢٤هـــ)، والآلوسيِّ[٣٧] (١٢٧٠هـــ).

أمَّا القولُ بالمفعوليةِ المطلقةِ الذي ذَكَرَهُ الشوكانيُّ وجهًا ثالثًا، ونسبَهُ إلى أبي عُبَيدَةَ (ت٢٠٩هـــ) قائلا: ((وقالَ أيضًا: يجوزُ أن يكونَ منتصبًا على المصدريةِ))[٣٨] فليسَ بشيْءٍ؛ لأنَّ المرادَ بالاستفهامِ الإنكاريِّ في قولِهِ تعالى: ﴿أَفَحَسِبتُم أنَّما خَلَقناكُم عَبَثًا﴾ نفيُ العبثِ عنِ الخالقِ لا عنِ المَخلوقِ من غيرِ إرادةِ المُجازاتِ على الأعمالِ بعدَ البَعْثِ والرجوعِ إلى اللهِ تعالى[٣٩].ولو جُعِلَ (عَبَثًا) منصوبًا بفعلٍ مُقدَّرٍ من لفظِ المصدرِ (تَعْبَثُونَ عَبَثًا) لكانتِ الجملةُ حالا

من المفعولِ بهِ (كُم) ضميرِ الخطابِ في (خَلَقناكُم)، فيكونُ نفيُ العبَثِ عن المخلوق، وهو غيرُ مُرادٍ؛ لذا سيكونُ حديثُنا عن هذينِ الإعرابينِ، فنقولُ:

ذكرَ السمينُ الحلبيُّ وجهينِ في إعرابِ (عَبَثًا)، من دونِ اختلافٍ في معناها، وقراءتِها، وتبعَهُ في هذا الإعرابِ ابنُ عادلٍ كما يأتي:

الوجهُ الأوَّلُ: ((أنَّهُ مصدرٌ واقعٌ مَوقعَ الحال، أي: عابثينَ))[٤٠] مؤوِّلا إيَّاه بالمشتقِّ: (عابثِيْنَ)؛ لأنه حالٌ مفردةٌ من الفاعلِ (نا) ضميرِ العَظَمَةِ للمتكلِّمِ في (خلقناكم)؛ لذا كانَ تأويلُهُ بصيغةِ الجمعِ (عابثينَ)[٤١]، ويكونُ الناصبُ لهُ الفعلُ المذكورُ (خَلَقَ)، ولَمْ أجدْ فيما اطَّلعتُ عليهِ مَنْ ذَكَرَ تأويلَهُ بحذفِ مضافٍ على أنَّهُ حالٌ قامَ المصدرُ (عبَثًا) مَقامَهُ بعدَ حَذفِهِ.

الوجه الثاني: ((أنه مفعولٌ من أجله، أي: لأجلِ العبثِ))[٤٢]؛ لاستيفائهِ شروطَهُ، وهي كونُهُ مصدرًا مذكورًا للتَّعليلِ ومُشاركًا لحَدَثِ مُعَلَّلِهِ في الزَّمانِ والفاعِلِ[٤٣]؛ فلذلكَ انتصبَ على المفعول لأجلِهِ، والمعنى: ما خلقناكم للعبثِ، من غيرِ حِكْمَةٍ اقتضتْ ذلكَ، بل كانَ المقصودُ أن نُكَلِّفَكُم المَشاقَّ ونُتعِبَكُم في عَمَلِ الطاعاتِ وتَرْكِ المعاصي فنُثيبَ المُحسِنَ، ونُعاقِبَ المُسِيءَ بعدَ أنْ نُرجِعَكُمْ مِنْ دارِ التَّكليفِ إلى دارِ الجَزاءِ))[٤٤].

ولم يُرَجِّحِ السمينُ الحلبيُّ أحدَ هذينِ الإعرابينِ على الآخرِ. ونَسَبَ الشوكانيُّ القولَ بالحالية إلى سيبويهِ (ت١٨٠هـ) وقُطْرُبٍ (ت٢٠٦هـ)، وبالمفعولِ لأجلِهِ والمفعوليةِ المُطْلَقَةِ إلى أبي عُبيدَةَ[٤٥]، ولم أجدْ هذا في كتابيهما[٤٦]، ولعلَّ ما سوَّغ لهُ نسبةَ القولِ بالحاليَّةِ إلى سيبويهِ ما تحدَّث بهِ سيبويهِ عن وقوعِ المصدرِ حالا قائلا: ((لأنَّ المصدرَ ههنا فى موضعِ فاعِلٍ إذا كانَ حالا))[٤٧]، و(عبَثًا) وما جرى مَجراهُ عنده مُؤَوَّلٌ باسمِ الفاعلِ (عابثينَ) فيكونُ حالا.

وإذا كانَ النحويونَ والمفسرونَ اختارَ بعضُهم وجهًا إعرابيًّا، واختارَ بعضُهم الآخرُ وجهًا إعرابيًّا آخرَ، فنَرَى ما يراه الدكتور فاضل السامرائي[٤٨] أن وجهَي الإعرابِ، ومَعنَيَيهما كلَيهما مرادانِ، فلو قال: (أفحسبتُم أنَّما خَلَقْناكُم عابثينَ) لكان المعنى واحدًا هو الحاليَّةُ، ولكن بعدولِهِ إلى المصدرِ اتَّسَعَ المعنى، وأصبحَ يؤدِّي معنيَيْنِ في آنٍ واحدٍ، وهما: الحاليَّةُ، أي: عابثِينَ، والمفعولُ لأجلِهِ، أي: للعبَثِ، وهذانِ المعنيانِ كلاهما مُرادانِ، فإنَّ الله تعالى لم يَخلُق الخلقَ في حالةِ العبَثِ، ولا لأجلِ العَبَثِ، فجَمَعَهما ربُّنا في تعبيرٍ واحدٍ بعدولِهِ من الوصفِ إلى المصدرِ، فهو بَدَلَ أن يقولَ: أفحسبتُم أنَّما خَلَقْناكُم عابثِيْنَ، وأفَحَسبتُم أنَّما خَلَقْناكُم للعَبَثِ، جمعَ هذَينِ المعنَيَيْنِ في هذا التعبيرِ القصيرِ، فقالَ: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا﴾[٤٩].

المبحثُ الثَّاني

ما يجوزُ في نصبه ثلاثةُ أوجهٍ إعرابيةٍ:

قوله تعالى: (سعيًا) من قوله: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن قَالَ بَلَى وَلَكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ اجْعَلْ عَلَى كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءًا ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا وَاعْلَمْ أَنَّ اللّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾[٥٠].

ذكرَ أبو منصورٍ الأزهريُّ معانيَ للسَّعيِ، منها: (القصدُ، والمُضِيُّ)، ومنها (المشْيُ)، ومنها أيضًا (العَدْوُ، والإسراعُ)، وكذلكَ ذكرَ من معانيه (التصرُّفَ في كلِّ عملٍ)، ووصفَهُ بأنَّهُ (الأصلُ) في هذه المعاني، فقالَ: ((وقولُ اللهِ عزَّ وجلَّ: ﴿فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾[٥١] معناه فاقصدوا وامضوا إلى ذكرِ الله، وليس معنى السَّعيِ ههنا العَدْوُ. و(السَّعْيُ) أصلُهُ التَّصرُّفُ في كُلِّ عَمَلٍ، والدَّليلُ على ذلك قولُهُ عَزَّ وجلَّ: ﴿وَأَنَّ سَعْيَهُ سَوْفَ يُرَى * ثُمَّ يُجْزَاهُ الْجَزَاء الْأَوْفَى﴾[٥٢]، أراد أنَّ عَمَلَ العبدِ محفوظٌ لهُ وعليه ثُمَّ يُجزَى بهِ جَزاءَهُ يومَ القيامةِ، وقد يكونُ (السَّعيُ) العَدْوَ، ومنه قولُ رسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليهِ و سلَّم: (إذا أَتَيْتُمُ الصَّلاةَ فلا تَأْتُوها وأنتُم تَسْعَونَ)[٥٣]، فالسَّعيُ في هذا الحديثِ العَدْوُ...وروى أحمدُ بنُ يحيى: (سَعَى) إذا مَشَى، و(سَعَى) إذا عدا و(سَعَى) إذا قَصَدَ))[٥٤]، وقال أيضًا: ((والسَّعيُ بين الصَّفا والمروةِ شبيهٌ بالعَدْوِ والإسراعِ، يُقالُ: سَعَى يَسْعَى سَعْيًا إذا عَدَا وأَسْرَعَ، والسَّعْيُ أيضًا المَشْيُ والمُضِيُّ، ومنه قوله تعالى: ﴿فاسْعَوْا إلى ذِكْرِ اللهِ﴾، أي: امْضُوا، ومَساعِي الرَّجُلِ أعمالُهُ الصَّالحةُ واحدتُها مَسْعَاةٌ))[٥٥].

وعلى هذا إذا أُطلِق لفظُ (السعي) من غير تقييدٍ يكون مشتركًا، وإذا قُيِّد يكونُ مُقيَّدًا بحسبِ ما قُيِّدَ بِهِ، وبمثلِ قولِ الأزهريِّ قالَ أكثرُ العلماءِ[٥٦].

و(سَعْيًا): مصدرُ الفعلِ الثُّلاثِيِّ المُجَرَّدِ (سَعَى، يَسْعَى) – بفتحِ العينِ – فيهما، وذكرَ العلماءُ في إعرابِهِ أوجهًا تتوقَّفُ على معرفةِ المعنَى المُرادِ بِهِ، وقد تباينتْ آراؤُهم في ذكرِ عددِ هذه الأوجهِ، فمنهم مَنْ ذكرَ وجهًا واحدًا (الحاليَّةَ) كمكِّيِّ بنِ أبي طالب القيسيِّ[٥٧]، والزَّمخشريِّ[٥٨]، والبيضاويِّ[٥٩]، والقرطبيِّ (٦٧١هـ)[٦٠]، وعبدِ اللهِ بنِ أحمدَ النَّسَفِيِّ (ت٧٠١هـ)[٦١]، ومنهم مَن ذكرَ وجهينِ كأبي إسحاق الثعلبيِّ النيسابوريِّ (ت٤٢٧ هـ)[٦٢]، والعكبريِّ (ت٦١٦هـ)[٦٣]، اتَّفَقَ الاثنانِ في القولِ بـ(المفعوليَّةِ المُطلَقَةِ)، وانفردَ الثَّعلَبيُّ بالقولِ بـ(نصبِ الخافضِ)، وانفردَ العُكبريُّ بالقولِ بـ(الحاليَّةِ)، ومنهم مَن ذكرَ ثلاثةَ أوجهٍ كابن سيده (٤٥٨هـ)[٦٤]، وأبي حيَّان (ت٧٤٥هـ)[٦٥]، والسمينِ الحلبيِّ[٦٦]، وابنِ عادلٍ[٦٧]، اتَّفَقَ قولُهم

في القولِ بـــ(الحاليَّةِ) من الفاعلِ، و(الحاليَّةِ) من المفعولِ به، و(المفعوليَّةِ المُطلَقَةِ)؛ لذا اختـــرت ذكر هذه الأوجهِ الإعرابيةِ الثلاثةِ؛ لأنها أشملُ مِمَّا قبلها، فنقولُ:

ذكرَ السمينُ الحلبيُّ ثلاثةَ أوجهٍ في إعرابِ (سَعيًا)، تبعًا لاختلافِ معناها في وجهٍ من وُجوهِ الحاليَّةِ فقط من دونِ أنْ يكونَ اختلافٌ في قراءَتِها كما يأتي:

الوجهُ الأولُ: ((أنه مصدرٌ واقعٌ موقعَ الحالِ من ضميرِ الطيرِ، أي: (يَأتينكَ ساعياتٍ)، أو (ذواتِ سَعْيٍ)))[٦٨]، فيكونُ حالا مفردةً من الفاعلِ (النونِ) ضميرِ الإناثِ، ولكنَّهُ إمَّا أنْ يكونَ مُؤَوَّلا بالمشتقِّ (ساعياتٍ)، أوعلى حذفِ مضافٍ تقديرُهُ: (ذواتِ سَعْيٍ) بمعنى المشتقِّ: (صاحباتٍ) يكونُ حالا، فلمَّا حُذفَ المضافُ أُقيمَ المصدرُ المضافُ إليه مُقامَهُ فأَخَذَ حكمَهُ الإعرابيَّ، وهو (النصبُ) بدلَ أنْ كانَ مَجْرورًا، وهو باقٍ على مصدريَّتِهِ مِنْ حيثُ المعنى، ويكونُ الناصبُ للحالِ الفعلُ المذكور: (يأتي).

واقتصرَ أبو حيانَ الأندلسيُّ على تأويلِ المصدرِ بالمشتقِّ، ولم يذكرْ حذفَ المضافِ قائلا: ((وانتصابُ (سعيًا) على أنه مصدرٌ في موضعِ الحالِ من ضميرِ الطُّيورِ، أي: ساعياتٍ))[٦٩].

ومعنى السعي على هذا الإعرابِ المشيُ السريعُ، وهو (العَدْوُ) – بفتح العينِ، وسكون الدَّال– أي: إنَّ الطيورَ بعدَ أن تدعُوهُنَّ يأتينك ساعياتٍ مُسرعات، أو صاحباتِ سَعِيٍ سريعٍ على أرجُلهنَّ، ورجَّح ابنُ عادل هذا الوجهَ من الإعراب مُعَلِّلا ذلك بأنَّ المرادَ بـــــــــ(السَّعيِ) العَدْوُ والمَشْيُ على الأَرجُلِ؛ لأنَّهُ أَبلَغُ في الحُجَّةِ، وواصفًا تفسيرَهُ بـــ(الطيرانِ) بعدمِ الصحَّةِ؛ لأنَّ طَيَرانَ الطَّائرِ لا يُسَمَّى (سَعْيًا)، ولَم يَرْتَضِ إجابةَ مَن فسَّرَ (السَّعْيَ) باشتدادِ حَرَكَةِ الطَّيَرانِ[٧٠].

وقد علَّلَ أبو إسحاق الثَّعلبيُّ ذلك بقوله: ((والحكمةُ في المشيِ دونَ الطَّيرانِ كونُهُ أبلغَ في الحُجَّةِ، وأبعَدَ مِنَ الشُّبهَةِ؛ لأنَّها لو طارتْ لتَوَهَّمَ مُتَوَهِّمٌ أنَّها غيرُ تلكَ الطَّيرِ، أو أَنَّ أَرْجُلَها غيرُ سَليمَةٍ، واللهُ أعلمُ))[٧١].

وقال بمثل هذا القول البغَويُّ[٧٢]، وعلاءُ الدينِ المعروفُ بالخازنِ[٧٣] (ت٧٤١هـــ).

الوجه الثاني: ((أن يكون حالا من المخاطب، ونُقِلَ عن الخليل ما يُقَوِّي هذا، فإنه رُوِيَ عنه: (أن المعنى: يأتينك وأنت تَسْعَى سعيًا)، فعلى هذا يكون "سعيًا" منصوبًا على المصدرِ، وذلك الناصبُ لهذا المصدرِ في محلِّ نصبٍ على الحالِ من الكافِ في "يَأْتِينَكَ"))[٧٤]، وعلى هذا تكون الحالُ عند الخليلِ (ت١٧٥هـــ) جملةً اسميةً مكوَّنةً من المبتدإ (أنْت)، وجملةِ الخبرِ الفعليةِ المُكَوَّنَةِ مِنَ الفعل المحذوفِ المُقدَّرِ (تَسْعَى)، والفاعلِ: (الضميرِ) المستترِ فيه العائدِ على الخليلِ – نبيِّ الله (إبراهيم) على نبيِّنا، وعليه أفضلُ الصلاة والسلام – والمصدرِ: (سعيًا) الباقي على مصدريته منصوبًا بالفعل المحذوف: (تَسْعَى)، وهذه الجملةُ بتمامها تكونُ في محلِّ نصبٍ حالا،

فيكون الساعي (الخليلُ) لا الطيورُ، فيكون المعنى على هذا الإعرابِ ((يأتينك وأنت ساعٍ إليهنَّ، أي يكون منهُنَّ إتيانٌ إليكَ، ومنكَ سعيٌ إليهنَّ، فتلتقي بهنَّ. والوجهُ الأوَّلُ أظهرُ))[٧٥].

وقد ذكر السمينُ الحلبيُّ سببَ هذا التقدير عند الخليل قائلا: ((قلت: والذي حَمَلَ الخليلَ – رَحِمَهُ اللهُ – على هذا التقديرِ أنَّه لا يقالُ عنده: "سَعَى الطائرُ" فلذلك جَعَل السَّعَيَ من صفاتِ الخليلِ – عليه السلام – لا من صفةِ الطيورِ))[٧٦].

والظاهر مِمَّا نُقِلَ عن الخليل أنَّه يَمنَعُ إسنادَ السعيِ إلى الطُّيورِ على سبيلِ المجازِ والحقيقةِ، وإلا فإنَّ إسنادَهُ إليها على سبيلِ الحقيقةِ مُمتنِعٌ عند علماءِ العربيةِ؛ إذ الطيورُ لا تَسعَى، وإنَّما تَطيرُ، وفي إسناده إلى الطيورِ على سبيلِ المجازِ من البلاغةِ ما لا يخفى.

ولهذا أجابَ أبو حيَّان عمَّا قاله الخليلُ بقوله: ((والسعيُ هو الإسراعُ في الشيءِ، وقال الخليلُ: لا يُقالُ: سَعَى الطَّائرُ، يعني على سبيلِ المجازِ، فيقالُ[٧٧]: وترشيحُهُ هنا هو أنَّهُ لمَّا دعاهُنَّ فأتينَهُ تَنَزَّلْنَ منزلةَ العاقلِ الذي يُوصَفُ بالسعيِ، وكان إتيانُهُنَّ مُسْرِعَاتٍ في المَشْيِ أبلغَ في الآية؛ إذ إتيانُهُنَّ إليه من الجبال يَمْشِيْنَ مُسْرِعَاتٍ هو على خلافِ المعهودِ لهُنَّ مِنَ الطَّيرانِ، وليَظْهَرَ بذلك عِظَمُ الآيةِ؛ إذ أخبرَهُ أنَّهُنَّ يأتينَ على خلافِ عادتهنَّ مِنَ الطَّيرانِ، فكان كذلك، وجعلَ سيرَهُنَّ إليه سعيًا؛ إذْ هُوَ مِشْيَةُ المُجِدِّ الرَّاغبِ فيما يَمْشِي إليه، لإظْهارِ جِدِّها في قَصْدِ إبراهيم، وإجابةِ دَعْوَتِهِ))[٧٨].

ويُجابُ عنه أيضًا بأنَّ ما نُقِلَ عن الخليل فيه حصرٌ للتقدير في الجملة الاسميةِ التي خبرُها جملةٌ فعليةٌ مكوَّنةٌ من الفعلِ المحذوفِ المقدَّرِ من لفظ المصدرِ، فيكونُ التقديرُ: (وأنتَ تسعى سَعيًا)، وفي هذا التقديرِ تكلُّفٌ واضحٌ؛ لأنه قدَّرَ الناصبَ للمصدر الفعلَ (تسعى) مع ذكرِ الفعل (يأتي)، وكان يُغني عن (تسعى) لو ذُكرَ وحدَهُ؛ لأنَّ السعيَ نوع من الإتيان فيكون هو الناصب لا الفعل المقدَّر، كقولنا: (قعد القرفصاءَ) في إعرابه على المصدريةِ من غيرِ تقديرِ فعلٍ من لفظِ المصدرِ كما هو مذهبُ الكوفيينَ، يُضافُ إلى ذلك ما فيه من حذفِ عاملِ المؤكِّدِ –بكسر الكاف– ولا يخفى ما بين الحذفِ والتأكيدِ منَ التنافي.

ولا يخفى أنَّ ما نحنُ فيه هو الحالُ المفردةُ، فيكونُ (سَعْيًا) بمعنى (ساعِيًا)، فيكونُ حالا مفردَةً من المفعولِ به: الـــ(كاف) ضمير الخطاب، فيكونُ المعنى: (يأتينك في حالة كونِكَ ساعِيًا)، فيكونُ الساعي (الخليل) على سبيلِ الحقيقةِ لا الطيور، فيكونُ وجهًا إعرابيًّا مُستَقِلا، وكذلك القولُ بالحالِ المفردةِ من الفاعل يكونُ وجهًا إعرابيًّا مُستَقلا؛ لأنَّ السعيَ يكونُ من الطيور على سبيل المجاز، أما قولُ الخليلِ فيكونُ (سَعْيًا) منصوبًا على المصدريةِ، وعلى هذا القولِ

يكون داخلا في القول بالمصدريةِ فلا يكونُ وجهًا إعرابيًّا مُستقِلا، فعلى هذا تكونُ الأوجهُ الإعرابيةُ في (سَعْيًا) ثلاثةً لا أربعةً.

الوجهُ الثَّالثُ: ((أن يكون (سَعْيًا) منصوبًا على نوعِ المصدرِ؛ لأنه نوعٌ من الإتيان، إذ هو إتيانٌ بسرعةٍ، فكأنه قيل: يأتينك إتيانًا سريعًا))[٧٩]، وعلى هذا يكون (سريعًا) نائبًا عن المفعول المطلق منصوبًا على المصدريةِ بالفعلِ المذكورِ (يأتي)؛ لأنَّ الإتيانَ السريعَ نوعٌ من الإتيانِ المُطلق، كقولهم: (قَعَدَ القرفصاءَ)، فيكون السَّعيُ على هذا الإعرابِ من الطُّيورِ، أي – يكونُ منهنَّ إتيانٌ سريعٌ، لا منك –؛ لأنَّ الإتيانَ مُسندٌ إلى ضميرِ الطيورِ: (النونِ).

ونَقَلَ السَّمينُ الحلبيُّ عن أبي البقاءِ العكبريِّ قولَهُ: ((ويجوزُ أن يكونَ مصدرًا مُؤَكِّدًا؛ لأنَّ السعيَ والإتيانَ متقاربانِ، فكأنَّهُ قال: "يأتينك إتيانا"))[٨٠]، فيكون "سعيًا" مصدرًا مُؤَوَّلا بلفظ من لفظ الفعل، وهو (إتيانًا)؛ ليكون مصدرًا مُؤَكِّدًا للفعل المذكور (يأتي) منصوبًا به، فيكون السَّعيُ على هذا الإعرابِ من الطُّيورِ أيضًا، أي – يكونُ منهنَّ إتيانٌ سريعٌ لا منك –؛ لأنَّ الإتيانَ مُسندٌ إلى ضمير الطيور: (النون).

ولم يرتضِ هذا الوجهَ من الإعرابِ مُعَلِّلا ذلك بأنَّ المصدرَ المُؤَكِّدَ معناهُ معنى عاملِهِ؛ لأنه من لفظ الفعل، فلا يَزيدُ، ولا ينقصُ عنه في المعنى، وما في هذه الآية غيرُ ذلك؛ إذ لفظا الفعلِ والمصدرِ مختلفان، فكان في الفعل زيادةُ معنًى، فكان المصدرُ نوعًا منه، ولكنهُ اعتَذَرَ عن العكبريِّ بأنه تَسَاهَلَ في العبارة[٨١]. وتبعه في هذا الاعتراضِ والاعتذارِ ابنُ عادلٍ أيضًا[٨٢].

ونَقَلَ هذا الوجهَ أبوحيَّان في تفسيره أيضًا، ولم ينسبه إلى قائل مُعيَّنٍ قائلا: ((وقيل: انتصب "سعيًا" على أنَّهُ مصدرٌ مُؤَكِّدٌ؛ لأنَّ السعيَ والإتيانَ مُتَقارِبانِ))[٨٣].

وإذا كانَ النحويونَ والمفسرونَ اختارَ بعضُهم وجهًا إعرابيًّا، واختارَ بعضُهم الآخرُ وجهًا إعرابيًّا آخرَ، فنَرَى ما يراه الدكتور فاضل السامرائي[٨٤] أنَّ الأوجهَ الاعرابيةَ والمعانيَ كلَّها مرادةٌ، فلو قال: (ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَاعِياتٍ، أو ساعيًا) لكان المعنى واحدًا هو الحاليَّةُ، ولكن بعدوله إلى المصدرِ اتَّسَعَ المعنى، وأصبحَ يؤدِّي ثلاثةَ مَعانٍ في آنٍ واحدٍ، وهي: الحاليَّةُ من الفاعل، أي: ساعِياتٍ، أو ذواتِ سَعْيٍ، والحاليَّةُ من المفعولِ به، أي: ساعِيًا، والمصدريةُ، أي: يأتينَكَ وأنتَ تسعى سَعْيًا، أو يأتينَكَ إتيانًا سريعًا، وهذه المعاني كلُّها مُرادةٌ، فإنَّ التعبيرَ بالمصدرِ (سَعْيًا) إخبارٌ عن إتيانِ الطيور في حالة كونهنَّ ساعياتٍ، أو صاحباتِ سعيٍ على سبيل المجازِ، وإخبارٌ عن إتيانِ الخليلِ في حالة كونِهِ ساعِيًا على سبيلِ الحقيقةِ، وإخبارٌ عن إتيانِ الطُّيورِ إتيانًا سريعًا، وإخبارٌ عن سعيِ الخليلِ سَعْيًا، فجمعها ربُّنا في تعبيرٍ واحدٍ بعدولِهِ من الوصفِ إلى

المصدرِ، فهو بدلَ أن يقولَ: يأتينَكَ ساعِيات، أويأتينَكَ ساعِيًا، أويأتينَكَ إتيانًا سريعًا، أويأتينَكَ وأنتَ تَسْعى سَعْيًا، جَمَعَها كُلَّها في هذا التعبيرِ القصيرِ، فقالَ: ﴿ثمَّ ادعُهُنَّ يأْتِيْنَكَ سعْيًا﴾.

المبحثُ الثَّالثُ

ما يجوزُ في نصبه أربعةُ أوجه إعرابية:

قوله تعالى: (نِحْلَةً) من قوله: ﴿وَآتُواْ النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَّرِيئًا﴾[٨٥].

تحدَّث ابنُ فارسٍ (ت٣٩٥هـ)عن مادةِ (نَحَلَ)، فذكرَ أنَّ لها ثلاثةَ معانٍ: ١- الدِّقَّة والهُزال. ٢- العطيَّة. ٣- ادِّعاء ما ليس في المدَّعي. قائلا: ((النونُ والحاءُ واللامُ كلماتٌ ثلاثٌ: الأُولى تَدُلُّ على دِقَّةٍ وهُزالٍ، والأُخرى على عَطاءٍ، والثالثةُ على ادِّعاءٍ، (فالأُولى) نَحَلَ جِسْمُهُ نُحُولا فهو ناحلٌ إذا دَقَّ وأَنْحَلَهُ الهَمُّ، و(النَّواحلُ): السيوفُ التِّي رَقَّتْ ظُبَاتُها[٨٦] مِن كثرةِ الضربِ بِها، (والثانيةُ) (نَحَلْتُهُ كذا) أي: أعطيتُهُ...ويقولونَ (النَّحلُ): أنْ تُعطِيَ شيئًا بلا استعواضٍ، و(نَحَلَتِ المرأةُ مهرَها نِحْلَةً) أي: عن طيبِ نفسٍ من غيرِ مُطالبةٍ، كذا قال المفسرونَ في قولِهِ تعالى: ﴿وآتُوا النِّساءَ صَدُقاتِهِنَّ نِحْلَةً﴾، (والثالثةُ) قولهم: (انْتَحَلَ كذا): إذا تعاطاهُ وادَّعاهُ))[٨٧].

فذكرَ أنَّ المرادَ بها عندَ الإطلاقِ المعانِي الثلاثةُ، وأنَّ المرادَ بها في هذهِ الآيةِ (العَطِيَّةُ) التي تكونُ عن طيبِ نفسٍ، من غير مطالبةٍ بعوضٍ، وهذا المعنى ذكره ابن منظور، وزاد عليه معنى (الفريضة والدِّيانة والصداق)[٨٨]، وتبعه في ذكرِ هذه المعاني الزَّبيديُّ[٨٩].

وسيكون الحديثُ في بحثنا هذا عن (نِحْلَةً) بمعنى (العطيَّةِ) من بينِ هذه المعاني؛ لأنَّ حديثَ الفقهاءِ والمفسرينَ عن هذه الآيةِ خاصٌّ بما تستحقُّهُ المرأةُ من صَداقٍ ومَهْرٍ، فذكروا أوجهًا في تفسيرِها، فمن قائلٍ: إنَّها (العطيَّةُ)، ومن قائلٍ: إنَّها (الديانةُ)، ومن قائلٍ: إنَّها (الفريضةُ)، وكان هذا الاختلافُ سببًا في اختلافِ فقهاءِ الحنفيةِ والشافعيةِ في أنَّ تسميةَ المهرِ شرطٌ في جوازِ نكاحِ المسلمِ، أو لا، فقال الحنفيةُ بالأولِ، وقال الشافعيةُ بالثاني، وكان هذا الاختلافُ مبنيًّا على تفسيرِ كلمةِ (نِحْلَةٍ) بالعطيةِ، أو الديانةِ[٩٠].

ونحن لا نُريدُ أن نَبحثَ الخلافَ بين الحنفيةِ والشافعيةِ من هذا الجانبِ، فالخلافُ فيه يطولُ ذكرُهُ، وهو مذكورٌ في كتبِ الفقهِ المطوَّلةِ، ولكنَّنا نُريدُ أن نَذكرَ الاختلافَ في تفسيرِ هذه الكلمةِ فيما يتعلق بها من أوجهٍ إعرابيةٍ، فنقولُ:

ذكر مكِّيُّ ابنُ أبي طالبٍ القيسِيُّ في إعرابها وجهين فقط: المصدريةَ، والحاليةَ[٩١]، وأعربها ابن عطية (ت٥٤٦هـ) مفعولا مطلقا على اختلاف في تقدير العامل[٩٢]، وذكر الرازي في

تفسيرها وجوهًا تَرَتَّبَ عليها اختلافٌ في الأوجهِ الإعرابيةِ، فذكر ثلاثةَ أوجه تتلخَّصُ في مَعنَيَين: ١- الدِّيانة. ٢- العطيَّة[٩٣]:

الوجهُ الأولُ: قولُ ابنِ عباسٍ وقتادةَ وابنِ جريج وابنِ زيد بأنَّها (الفريضةُ)، وعلَّلَ ذلك بأنَّ معناها في اللغةِ (الديانةُ والمِلَّةُ والشِّرْعَةُ والمَذْهَبُ)، وما هو دينٌ وشريعةٌ ومذهبٌ فهو فريضةٌ، فيكونُ إعطاءُ المهورِ للنِّساءِ فريضةً.

الوجه الثاني: قولُ الكلبيِّ، بأنَّها (العطيةُ والهبةُ)، وفي العطية قولان: أحدُهما من الزوج سواءٌ أكان عن طيبِ نفسٍ أم لا، وتكونُ مقابلَ الاستباحةِ من دونِ عِوَضِ مِلكٍ، والآخَرُ من الله تعالى؛ لإنَّ اللهَ تعالى جَعَلَ منافعَ النكاحِ من قضاءِ الشَّهوةِ والتوالدِ مُشتَرَكةً بين الزوجين، وما أُمِرَ به الزَّوجُ من إعطاءِ الزوجةِ المهرَ فهوَ عطيةٌ من اللهِ ابتداءً.

القولُ الثالثُ: قولُ أبي عبيدةَ، بأنَّها (العطيَّةُ) عن طيب نفس؛ لأن النحلة في اللغة العطيةُ من غير أخذِ عوضٍ، فأمر الله باعطاء مهورِ النساءِ من غير مطالبةٍ منهُنَّ ولا مُخاصَمَةٍ؛ لأنَّ ما يُؤْخَذُ بالمُحاكَمَةِ والمخاصمةِ لا يُقالُ له نِحْلَةٌ، وقد ذَكَرَ الزمخشريُّ مثلَ هذا باختصارٍ، وكذلكَ النسفيُّ، وأبو السعودِ (ت٩٨٢هـ)[٩٤].

ثم بعد أن ذكر الرازي الاختلافَ في تفسيرِ (النِّحلةِ) ذكرَ ما تَرَتَّبَ على ذلكَ من أوجهٍ إعرابية تبعًا لاختلافِ معناها من دونِ أن يكونَ اختلافٌ في قراءَتِها، فذكر أن النِّحلة إن أُريد بها (الديانةُ) جازَ فيها أنْ تكونَ منصوبةً على أنَّها مفعولٌ له، والمعنى آتوهن مهورهن ديانةً، ولَم تُعربْ على المصدريةِ؛ لأنَّ لفظَ العاملِ (آتوهنَّ) ليس من مادة (نِحلةً)، أو مرادفا لها، وهو شرطُ المفعولِ المطلق أو نائبِهِ، وجازَ فيها أنْ تكونَ حالا من الصدقات أي دينا من اللهِ شَرَعَهُ وفَرَضَهُ، وإنْ أُريدَ بها (العطيةُ) جازَ فيها أنْ تكونَ منصوبةً على المصدريةِ؛ لأن النحلةَ والايتاءَ بمعنى الاعطاءِ، فكانَ لفظُ العاملِ (آتوهُنَّ) مرادِفًا لـــــــــــــــــــــــ(نِحْلَة)، أي: وانحلوا النساءَ صدقاتِهِنَّ نِحلَةً أي أعطوهُنَّ مهورَهُنَّ، وجازَ فيها أن تكونَ حالا سواء أكان من الفاعلِ (المُخاطَبينَ)، أي آتوهن صدقاتِهِنَّ ناحلينَ طيِّبِي النُّفُوسِ بالاعطاءِ، أو من المفعولِ بِهِ (الصَّدقات)، أي: آتوهن صدقاتِهِنَّ صدقاتِهِنَّ منحولةً مُعطاةً عن طيبةِ الأَنفُسِ[٩٥].

فتبيَّنَ من هذا أن الرازي ذكر أربعةَ أوجهٍ إعرابيةٍ بحسب المعنى المراد، وكل هذه المعاني مرادة من باب التوسع.

وتبيَّنَ أيضًا أن الرازي ذكر أن (نِحلة) حالٌ مفردةٌ على المعنيين، إلا أنه ذكر أنها تكون حالا من المفعول الثاني (صَدُقاتِهِنَّ) فقط إذا كانت بعنى الديانة، ولم يذكر غيره، ولم يذكر تأويله في حين ذكر أنها تكون حالا إما من الفاعل (الواو) المخاطبين، وهم المأمورون بالاعطاء؛

ولذلك أُوِّلت بـــ(ناحلين)، وإمَّا من المفعول الثاني (صَدُقاتِهِنَّ)، فتكون مُعطاة؛ ولذلك أُوِّلت بـــ(مَنحولة)، ولم يذكر أنها حال من المفعول الأول (النساء)، وعلى هذا يكون العاملُ الفعلَ المذكورُ (آتوهنَّ) سواءٌ أكانت (نِحْلَة) مفعولا لأجلِهِ، أم مصدرًا، أم حالا.

وذكرَ ابنُ عادلٍ في انتصاب (نِحْلَةً) الأوجهَ الإعرابيةَ التي ذكرها الرازي، وعلى هذه الأوجه يكون العاملُ الفعلَ المذكورَ (آتوهنَّ)، وتكون الحالُ مفردةً فيما إذا أُعربَتْ حالا إلا أنَّهُ جعلَ النصبَ على الحاليَّةِ على المعنيين وجهًا واحدًا، وهذا ما سوَّغَ له أن يقولَ: ((الوجهُ الرابعُ: انتصابُها بإضمارِ فعلٍ بمعنى: شَرَعَ، أي: نَحَلَ اللهُ ذلك نِحلَةً، أي: شَرَعَه شِرْعةً وديناً))[٩٦]، وعلى هذا تكون (نِحْلة) منصوبةً على المصدريةِ باضمار فعلٍ من لفظها، فتكون الحالُ جملةً، فيكون نصبًا على المصدرية أيضًا، فلا يكونُ وجهًا مستقلا.

وزادَ ابنُ عادلٍ وَجهًا ثالثًا على الوجهينِ في إعرابها حالا من الفاعل (الواو)، أو المفعول الثاني (صَدُقاتِهِنَّ)، وهو أنْ تكونَ حالا من المفعول الأول (النساء)، ولم يذكر تأويلها كما ذكر تأويلَ الوجهين الآخرين قائلا: ((الثاني: أنها مصدرٌ واقِعٌ موقع الحال، وفي صاحب الحال ثلاثةُ احتمالاتٍ: أحدها: أنَّهُ الفاعل من (فآتوهن) أي: فآتوهن ناحِلين. الثاني: أنَّهُ المفعول الأوَّل وهو: (النِّسَاءُ). الثالث: أنه المفعول الثاني وهو (صدقاتهن)، أي: منحولات))[٩٧]، فيكون تأويلُها: فآتوهنَّ صدُقاتِهِنَّ منحولا لهنَّ، ولا يمكن أن يكون (ناحلات)؛ لأن النساء ليست فاعلا، ولا يمكن أن يكون (مَنحولات)؛ لأنهنَّ مفعول أول، فلا يمكن أن تكون معطاة، بل معطًى لهنَّ.

وإذا كان النحويونَ والمفسرونَ اختارَ بعضُهم وجهًا إعرابيًّا، واختارَ بعضُهم الآخرُ وجهًا إعرابيًّا آخرَ، فنَرَى ما يراه الدكتور فاضل السامرائي[٩٨] أن الأوجهَ الاعرابيَّةَ والمعانيَ كلَّها مرادةٌ، فلو قال: {وَآتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ ناحِلاتٍ، أو مَنْحولاتٍ} لكان المعنى واحدًا هو الحاليَّةُ، ولكن بعدولِهِ إلى المصدرِ اتَّسَعَ المعنى، وأصبحَ يؤدِّي أربعةَ مَعانٍ في آنٍ واحدٍ، وهي: الحاليَّةُ بمعنى الدِّيانة، أي: دينًا شرعَهُ اللهُ، وفرضَهُ، والحاليَّةُ بمعنى العطيَّةِ، أي: ناحِلاتٍ، أو مَنْحولاتٍ، والمفعولُ لأجله، أي: للنِّحْلَةِ بمعنى الدِّيانةِ، والمصدريّةُ إذا كانت بمعنى العطيةِ، أي: عطيَّةً، والفعلُ (آتوا) بمعنى (أعطُوا)، وهذه المعاني كلُّها مُرادةٌ، فإنَّ الله تعالى كان أَمْرُهُ بإعطاءِ النساءِ مهورَهنَّ من قِبَلِ أزواجهنَّ وأولياءِ أمورِهِنَّ، فيكونُ الأزواجُ مُعْطِينَ لهذه المهور عن طيب نفس، وتكون المهور معطاة لهنَّ ديانة وفريضة وشريعة، فجمعها ربُّنا في تعبيرٍ واحدٍ بعدولِهِ من الوصفِ إلى المصدرِ، فهو بدلَ أن يقولَ: وآتُوا النِّساءَ صدُقاتِهِنَّ ناحِلاتٍ، أو مَنْحولاتٍ، وآتُوا النِّساءَ صدُقاتهنَّ للنِّحْلَةِ، وآتُوا النِّساءَ صدُقاتهنَّ نِحْلَةً، أي: عطيَّةً، جمعَ هذه المعانيَ في هذا التعبيرِ القصيرِ، فقالَ: ﴿وآتُوا النِّساءَ صدُقاتهنَّ نِحْلَةً﴾.

المبحثُ الرَّابِعُ

ما يجوز في نصبه خمسة أوجه إعرابية:

قوله تعالى: (مَتاعَ) من قوله: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّمَا بَغْيُكُمْ عَلَى أَنفُسِكُم مَّتَاعَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ثُمَّ إِلَينَا مَرْجِعُكُمْ فَنُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾[٩٩].

قال أبو منصور الأزهريُّ: (((متع): ذَكَرَ اللهَ عَزَّ وجلَّ. المتاع، والتمتُّعُ، والاستمتاع، والتَّمتيعُ في مواضعَ من كتابه، ومعانيها وإن اختلفت راجعةٌ إلى أصلٍ واحدٍ. وأنا مفسِّرٌ كلَّ لفظةٍ منها على ما يصحُّ لأهلِ التفسيرِ ولأهلِ اللُّغةِ؛ لئلا تشتبه على مَن أراد علمَها، ولأقرِّبَها على مَن قرأَها، والموفِّقُ للصوابِ ربُّنا جلَّ وعزَّ. فأمّا المتاعُ في الأصلِ فكلُّ شيءٍ يُنْتَفَعُ به ويُتَبَلَّغُ به ويُتَزَوَّدُ، والفناءُ يأتي عليه في الدُّنيا))[١٠٠].

وقد فسَّرَ أبو حيَّانٍ الأندلسيُّ (المتاعَ) من قوله تعالى: ﴿فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ وَقُلْنَا اهْبِطُواْ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي الأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ﴾[١٠١] بقوله: (((وَمَتَـــاعٌ): المتاعُ ما استُمْتِعَ بِهِ من المنافعِ، أو الزادِ، أو الزمانِ الطَّويلِ، أو التعميرِ. (إِلَى حِينٍ): إلى الموتِ، أو إلى قيامِ الساعةِ، أو إلى أجلٍ قد علِمَهُ اللهُ، قاله ابنُ عباسٍ))[١٠٢].

وأكَّده ابنُ عاشورٍ بقوله: ((والمتاعُ: ما يُنْتَفَعُ بهِ انتفاعًا غيرَ دائمٍ))[١٠٣].

وذكر أصحابُ القراءاتِ أنَّ كلمةَ (متاعَ) في هذه الآيةِ وردَ فيها قراءتان: قرأها (حفصٌ) عن عاصمٍ بالنصبِ من غيرِ تنوينٍ، وقرأها (الباقونَ) بالرفعِ[١٠٤]. ويتبعُ هذين القراءتين اختلافٌ في الإعراب، والذي يهمُّنا في هذا البحثِ قراءةُ النَّصبِ كما يأتي:

وقراءةُ النصبِ ذكرَ بعضُ العلماءِ فيها إعرابًا واحدًا، (المفعوليةَ المطلقةَ) كأبي جعفر النحاسِ[١٠٥] (ت٣٣٨هـــ)، والبَغَويِّ[١٠٦]، والزَّمَخْشَرِيِّ[١٠٧]، وابنِ الجَوزِيِّ[١٠٨] (ت٥٩٧هـــ)، والنَسَفِيِّ[١٠٩]، والخطيبِ الشِّرْبِيْنِيِّ[١١٠] (ت٩٧٧هـــ)، وذكرَ بعضُهم إعرابين، كابنِ عطيَّةَ[١١١]، وأبو البقاءِ العُكْبُرِيِّ[١١٢]، والبيضاويِّ[١١٣]، اتفقَ قولُ الثلاثةِ في القولِ بالمفعوليةِ المطلقةِ، وانفرد ابنُ عطيةَ في القولِ بالحاليةِ، واتفقَ قولُ الاثنينِ في القولِ بالمفعولِ بهِ، إلا أنَّ العكبريَّ جعلَ العاملَ في المفعولِ بهِ المصدرَ (البَغْيُ) فقط على أنَّ الجارَّ والمجرورَ ليسَ بخبرٍ بل متعلِّقٌ بهِ، أما البيضاويُّ فقالَ بما قاله العكبريُّ، وزاد عليهِ بأن جعلَهُ مفعولا بهِ لفعلٍ مُقَدَّرٍ دلَّ عليهِ البغيُ تقديرُهُ: (تبغونَ) على أنَّ الجارَّ والمجرورَ متعلِّقٌ بمحذوفٍ يكونُ خبرًا، وذكرَ بعضُهم ثلاثةَ أوجهٍ كمكِّيِّ بنِ أبي طالبٍ[١١٤]، وابنِ سِيْدَه[١١٥]، وأبي حيَّانَ الأندلسيِّ[١١٦]، اتفق الثلاثةُ في القولِ بالمفعوليةِ المطلقةِ، وانفردَ القيسيُّ بالقولِ بالمفعولِ لأجلِهِ، والمفعولِ بهِ، واتفق الاثنانِ في القولِ بالحاليةِ، والظرفيةِ الزمانيةِ، وذكر بعضُهم أربعةَ أوجهٍ إعرابيةٍ كالقرطبيِّ[١١٧]، وشهابِ الدينِ

الشهيرِ بالبَنَّاءِ[١١٨] (ت١١١٧هـ)، اتفق قولُ الاثنينِ في القولِ بالمفعوليةِ المطلقةِ، والظرفيةِ الزَّمانيةِ، وانفردَ القرطبيُّ بالقولِ بنزعِ الخافضِ، والحاليةِ، وانفردَ البَنَّاءُ بالقولِ بالمفعولِ بهِ، والمفعولِ لأجلِهِ، وذكرَ بعضُهم خمسةَ أوجهٍ إعرابيةٍ كالسمينِ الحلبيِّ[١١٩]، وابنِ عادلٍ[١٢٠]، وأبي السُّعودِ[١٢١]، والآلوسيِّ[١٢٢]، اتفق الخمسةُ في القولِ بالمفعوليةِ المطلقةِ، والظرفيةِ الزمانيةِ، والحاليةِ، والمفعولِ بهِ لفعلٍ مُقدَّرٍ، أو للمصدرِ، والمفعول لأجلِهِ.

وقد اخترنا ذكرَ الأوجهِ الإعرابيةِ الخمسةِ ذاكرينَ نصَّ الآلوسيِّ، فنقولُ:

ذكر الآلوسيُّ خمسةَ أوجهٍ إعرابيةٍ لكلمةِ (متاعَ) تبعًا لاختلافِ القراءةِ فيها من دونِ اختلافٍ في معناها، كما يأتي:

الوجه الأولُ: ((على أنَّه مصدرٌ مُؤَكِّدٌ لفعلٍ مُقَدَّرٍ بطريقِ الاستئنافِ، أي: تتمَتَّعونَ مَتاعَ الحياةِ الدُّنيا)) [١٢٣]، فيكونُ (بَغيُكُم) مبتدأً، والجارُّ والمجرورُ (على أنفسِكُم) متعلِّقًا بمحذوفٍ يكونُ خبرًا، فتكونُ الجملةُ تامَّةً مستقلةً عمَّا بعدها من حيثُ الإعرابُ، ويكونُ المصدرُ (متاعَ) منصوبًا بفعلٍ مُقدَّرٍ تقديره: (تَتَمَتَّعونَ)، وهذا ما عناه الآلوسيُّ بقوله: (بطريقِ الاستئنافِ)، أمَّا من حيثُ المعنى فالآيةُ مرتبطٌ بعضُها ببعضٍ، وقد عقَّبَ الآلوسيُّ على هذا بقوله: ((والمرادُ من ذلك بيانُ كونِ ما في البغيِ من المنفعةِ العاجلةِ شيئًا غيرَ مُعتَدٍّ به سريعَ الزَّوالِ دائمَ الوَبالِ))[١٢٤]، وفي هذا بيانٌ لمعنى أداةِ القَصرِ (إنَّما)؛ إذ لا ينتهي قصرُها وحصرُها عند قولِهِ تعالى: (على أنفسِكُم) بل يتعدَّى إلى أنَّ هذا البغيَ زائلٌ كزوالِ متاعِ الدُّنيا الفانيةِ.

الوجه الثاني: ((وقيل: إنَّهُ منصوبٌ على أنَّهُ مصدرٌ واقِعٌ موقعَ الحالِ، أي: مُتَمَتِّعِينَ))[١٢٥]، وإعرابُ المبتدإِ والخبرِ كإعرابِهِ السابقِ إلا أنَّ مُتَعَلَّقَ الجارِّ والمجرورِ المحذوفَ المُقدَّرَ بالاستقرارِ عاملٌ في المصدرِ (متاعَ) المُؤَوَّل بالمشتق (مُتَمَتِّعينَ)؛ ليكونَ حالا، فيكونُ المعنى: أنَّ بغيَكُم وبالٌ كائنٌ ومُستَقِرٌّ على أنفسكم في حال تمتُّعكُم بالحياة الدُّنيا، وهذا ما عناه بقوله: ((والعاملُ هو الإستقرارُ الذي في الخبرِ، ولا يجوزُ أن يكونَ نفسَ البغيِ؛ لأنه لا يجوزُ الفصلُ بينَ المصدرِ ومعمولِهِ بالخبرِ، وأيضًا لا يُخْبَرُ عنِ المصدرِ إلا بعدَ تَمامِ صِلاتِهِ ومعمولاتِهِ))[١٢٦]، أي من المعمولاتِ، ولم يرتضِ هذا الإعرابَ قائلا: ((وتُعُقِّبَ بأنَّه ليسَ في تقييدِ كونِ بغيهم على أنفسِهم بحالِ تَمَتُّعِهِم بالحياةِ الدُّنيا معنًى يُعتَدُّ بِهِ))[١٢٧]، وإنَّما المرادُ الإخبارُ عن سُرعةِ زوالِ البغيِ كزوالِ متاعِ الدُّنيا، وليسَ المرادُ في حالةِ التَّلبُّسِ.

الوجهُ الثالثُ: ((وقيل: على أنَّهُ ظرفُ زمانٍ كـ(مَقدَمِ الحاجِّ)، أي: زَمَانَ متاعِ الحياةِ الدُّنيا))[١٢٨]، فالمرادُ بـ(مَقدَم) زمانُ القدومِ لا القُدومُ نفسُهُ، وكذلك المرادُ بـ(مَتاع) زمَانُ المتاعِ

لا المتاعُ نفسُهُ، أي: إنَّ البغيَ وبالٌ عليكم في زمانِ تَمَتُّعِكُم بالحياةِ الدُّنيا، وفيهِ من الإعرابِ، والاعتراضِ ما قاله الآلوسيُّ: ((والعاملُ فيهِ الاستقرارُ أيضًا، وفيهِ ما في سابِقِهِ))[١٢٩].

الوجه الرابعُ: إعرابُهُ على أنَّه مفعولٌ به، ولكنَّ العاملَ فيه على نوعينِ، النوعُ الأوَّلُ ذكرَهُ بقولِهِ: ((وقيلَ: على أنّهُ مفعولٌ لفعلٍ دلَّ عليهِ المصدرُ، أي: تبغونَ متاعَ الحياةِ الدُّنيا))[١٣٠]، فيكونُ (بَغيُكُم) مبتدأً، والجارُّ والمجرورُ (على أنفسكم) متعلِّقًا بمحذوفٍ يكونُ خبرًا، فتكونُ الجملةُ تامَّةً مستقلةً عمَّا بعدها من حيثُ الإعرابُ، ويكونُ المصدرُ (متاعَ) منصوبًا بفعلٍ مُقدَّرٍ من لفظِ المصدرِ (بَغْيُكُم) تقديرُهُ: (تَبغُونَ)، ومن هنا نشأ اعتراضُ أبي السُّعودِ من حيثُ المعنى؛ إذ معنى الآيةِ يقتضي أنَّ سوءَ عاقبةِ الباغينَ مُتَرَتِّبٌ على البَغْيِ نفسِهِ حقيقةً لا على طلبِ البَغْيِ، وتقديرُ الفعلِ (تَبغُونَ) يقتضي أنَّ البَغْيَ مُتَسَلِّطٌ على (المتاعِ) نفسِهِ، وهذا غيرُ صحيحٍ، وغيرُ مُرادٍ في الآيةِ؛ لأنَّهُ لا يتعدَّى بنفسِهِ إلى (المتاعِ)؛ ولذلكَ أُوِّلَ بالفعلِ: (تَطلُبُونَ) تبعًا لصحةِ المعنى؛ لأنه يتعدَّى بنفسهِ إلى (المتاعِ)، وهذا ما عناه الآلوسيُّ بقولِهِ: ((واعتُرِضَ بأنَّ هذا يستدعي أنْ يكونَ (البغيُ) بمعنى الطلبِ؛ لأنَّهُ الذي يتَعَدَّى بنفسِهِ، والمصدرُ لا يدلُّ عليهِ وجعلُ المصدرِ أيضًا بمعناه مِمَّا يُخِلُّ بجزالةِ النَّظمِ الكريمِ؛ لأنَّ الإستئنافَ لبيانِ سوءِ عاقبةِ ما حُكِيَ عنهم من البَغْيِ المُفَسَّرِ على المختارِ بالفَسادِ المُفرِطِ اللائقِ بحالِهِم، وحينئذٍ تَنْتَفي المناسبةُ ويفوتُ الإنتظامُ وجَعْلُ الأوَّلِ أيضًا بمعناهُ مِمَّا يَجِبُ تنزيهُ ساحةِ التَّنزيلِ عَنهُ))[١٣١].

النوعُ الثاني ذكرَهُ بقولِهِ: ((على أنَّهُ مفعولٌ صريحٌ للمصدرِ، و(عليكم) مُتَعَلِّقٌ بِهِ لا خبرٌ لِما مَرَّ، والمُرادُ بالأنفُسِ الجنسُ، والخبرُ مَحذوفٌ لطولِ الكلامِ، والتقديرُ: إنَّما بَغيُكُم على أبناءِ جنسِكُم متاعَ الحياةِ الدُّنيا مذمومٌ، أو مَنهيٌّ عنه، أو ضَلالٌ، أو ظاهرُ الفَسادِ، أو نحوُ ذلكَ))[١٣٢]؛ لأنَّه لو جُعِلَ خبرًا لأدَّى إلى الفصلِ بينَ المصدرِ ومعمولِهِ بالخبرِ، فيكونُ الجارُّ والمجرورُ ظرفًا لغوًا مُتعلِّقًا بالمصدرِ (بغيُكُم).

واعترضَ الآلوسيُّ على هذا الإعرابِ أيضًا بقولِهِ: ((وفيهِ الإبتناءُ على أنَّ البَغْيَ بمعنى الطَّلَبِ وقد علمتَ ما فيهِ))[١٣٣]، أي: ما لا يليقُ بالمَقامِ، ويُخِلُّ بجزالَةِ النَّظْمِ الكريمِ.

الوجهُ الخامسُ: ((وقيلَ: على أنَّهُ مفعولٌ لَهُ، أي: لأجلِ متاعِ الحياةِ الدُّنيا))[١٣٤]، فيكونُ (بَغيُكُم) مبتدأً، والجارُّ والمجرورُ (على أنفسكم) متعلِّقًا بمحذوفٍ يكونُ خبرًا، وذكر الآلوسيُّ أنَّ العاملَ فيه أحدُ أمرين، أحدُهما: ذكرَهُ بقولِهِ: ((والعاملُ فيها الاستقرارُ))[١٣٥]، أي إنَّ مُتَعَلَّقَ الجارِّ والمجرورِ المحذوفَ المُقدَّرَ بالاستقرارِ عاملٌ في المصدرِ (متاعَ)، واعْتَرَضَ عليهِ بأنَّ المفعولَ له يُشترطُ فيه أن يكون عِلَّةً لعاملِهِ كقولِنا: (قمتُ إجلالا لك) فالمفعول لأجلِهِ (إجلالا)

عِلَّةٌ (للقيام)، الدَّالِّ عليهِ الفعلُ (قامَ) من (قمتُ)، وهو عاملٌ فيهِ، فاتَّحدَ العاملُ المُعلَّلُ بفتحِ اللامِ، والمصدرُ المُعَلِّلُ بكسرِ اللامِ[١٣٦].

وعلى القول بإعراب (متاعَ) مفعولا له بحسب هذا الاعتراض افترق العامل عن المُعلَّل؛ إذ العاملُ المحذوفُ المُتعلِّقُ به الجارُّ والمجرورُ (على أنفسكم)، والمُعَلَّلُ (البغيُ) فافترقا، قال الآلوسي: ((وتُعُقِّبَ بأنَّ المُعَلَّلَ بما ذُكِرَ نفسُ البَغْيِ لا كونُهُ على أنفسِهِم))[١٣٧].

ويُمكِنُ أن يُجابَ عن هذا الاعتراضِ بأنَّ فيه تَجَوُّزًا، وتسَمُّحًا، مَفادُهُ أنَّ العاملَ، وهو الاستقرارُ، أو ما يكونُ بمنزلتِهِ من أفعالِ الكونِ العامِّ، أو مُشتقَّاتِها خبرٌ عن المبتدإِ (بغيُكُم)، والخبرُ عمدةٌ في الكلامِ لا يُستَغنى عنه؛ لأنه الجزءُ الذي تَتِمُّ به الفائدةُ مع مُبتَدإٍ يحتاجُ خبرًا كما قال ابنُ مالكٍ (ت٦٧٢هـ): ((وَالْخَبَرُ الْجُزْءُ الْمُتِمُّ الفَائِدَة.....كَاللهُ بَرٌّ وَالأَيَادِي شَاهِدَة))[١٣٨]، فكانا كالشيءِ الواحدِ، فاغتُفِرَ فيه.

ولا يَرِدُ علينا ما يُقالُ: إنَّ العلَّةَ على قولكم هذا قد تَعدَّدَتْ لمَعلولينِ: (البغيِ، وكونِهِ مُستَقِرًّا على أنفسكم)، فالجوابُ يكونُ بما عقَّبَ به الآلوسيُّ على قول ابن هشام متحدِّثًا عن قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصْابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾[١٣٩]: ((فالحذرُ: مصدرٌ ذُكِرَ عِلَّةً لجعلِ الأصابعِ في الآذانِ))[١٤٠]، قال الآلوسيُّ: ((لا يُقالُ: إنَّ الصواعِقَ ذُكِرَت عِلَّةً للجعلِ أيضًا، فيلزمُ تَعَدُّدُ عِلَّةِ شيءٍ واحدٍ؛ لأنَّا نقولُ: لا ضيرَ في تعدُّدِ مثلِ هذه العِلَّةِ، وإنَّما الضيرُ في تَعَدُّدِ العِلَّةِ التَّامَّةِ لِمَعلولٍ واحدٍ شخصيٍّ. ومِن ثَمَّ قالوا بجواز تَعَدُّدِ المفعولِ له، وجُوِّزَ أنْ تكونَ الصَّواعِقُ عِلَّةً لنفسِ الجعلِ، والحذَرُ عِلَّةٌ له مع عِلَّتِهِ))[١٤١]، وهنا يكون متاعُ الدُّنيا سريعُ الزوالِ عِلَّةً للاستقرارِ في الأنفُسِ مع كونه بغيًا.

وثاني العاملينِ: ذكره الآلوسيُّ بقوله: ((وقيل: العاملُ فيه فِعْلٌ مَدْلولٌ عليه بالمصدرِ، أي: تَبغُونَ لأجلِ متاعِ الحياةِ الدُّنيا على أن الجملة مستأنفة))[١٤٢]، وفي الأوَّل "المفعول له مُرتبطٌ بما قبله، وهذا هو الفرقُ بين العاملين.

الخاتمةُ: فيها أهَمُّ نتائج البحث

في نهاية البحث نُوجِزُ النتائجَ التي توصَّلنا إليها من خلال دراسة التوسُّعِ في الآيات التي بيَّنَّا فيها أنَّ المعانيَ كلَّها مُرادةٌ، ومن خلال ما قاله العلماءُ من ارتباطٍ وثيق بين علوم الشريعة وعلومِ العربيةِ، ولا سيَّما علمُ التَّفسيرِ، وقد صرح الزمخشري بهذه الرابطة بقوله: ((وذلك أنهم لا يجدون علمًا من العلومِ الإسلاميةِ فقهها وكلامِها وعلمَي تفسيرِها وأخبارِها إلا وافتقارُهُ إلى العربيةِ بَيِّنٌ لا يُدفَعُ، ومَكشوفٌ لا يُتَقَنَّعُ، ويرون الكلام في معظم أبواب أصول الفقه ومسائلها

مبنيا على علم الإعراب، والتفاسيرُ مشحونةٌ بالروايات عن سيبويه والأخفش والكسائي والفراء وغيرهم من النحويين البصريين والكوفيين)) [١٤٣]، ويقصد بعلمِ الإعرابِ علمَ النحو.

وأهمُّ النتائجِ هي:

١- إنَّ اختلافَ المفسِّرينَ في الأحكامِ اختلافُ تَنَوُّعٍ لا اختلافُ تضادٍّ؛ لأنَّه لا يُمكِنُ الجمع فيه بين القولين؛ لأن الضدين لا يجتمعان. واختلاف التنوع يمكن الجمع فيه بين القولين المختلفين؛ لأن كل واحد منهما ذكر نوعًا، والنوعان يشملهما جنس واحد.

٢- عدمُ الوقوفِ عندَ معنًى مُعيَّنٍ قال به أحدُ العلماءِ، وإنَّما يجبُ التَّتَبُّعُ، والتَّدقيقُ في كلِّ ما تحتملُهُ اللفظةُ من مَعنًى؛ إذ يتبَعُهُ إعرابٌ؛ لأنَّ المعنى والإعرابَ متلازمانِ لا يَنفَكُّ أحدُهما عن الآخَرِ، وهذه المعاني مُرادةٌ ما لم يكن بينها تَضادٌّ.

٣- هذا التَّنَوُّعُ في الإعرابِ في الآيةِ قد يكونُ مع بقاءِ المعنى اللغويِّ لهذه اللفظةِ، وعدمِ تعدُّدِ القراءةِ فيها، وقد يكونُ المعنى اللُّغويُّ واحدًا مع تعدُّدِ مَنْ صَدَرَ عنه في وجهٍ إعرابيٍّ واحدٍ فقط، وكانت القراءةُ واحدةً، وقد يكونُ نتيجةً لتعدُّدِ المَعْنى اللُّغويِّ، وكانت القراءةُ واحدةً أيضًا، وقد يكونُ المعنى اللُّغَويُّ واحِدًا، وكانت القراءةُ فيها مُتَعَدِّدَةً.

وآخِرُ دَعوانا أنِ الحمدُ للهِ ربِّ العالمين، والصلاةُ والسلامُ على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الهوامش:

(١) ينظر: معاني النحو ٢/٢٥٠- ٢٥١: الدكتور فاضل صالح السامرائي- ط١- دار إحياء التراث العربي- بيروت- لبنان- ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م.

(٢) سورة المؤمنون ١١٥.

(٣) سورة البقرة ٢٦٠.

(٤) سورة النساء ٤.

(٥) سورة يونس ٢٢- ٢٣.

(٦) مختار الصحاح ٣٣٨: زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (ت٦٦٦هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد- ط٥- المكتبة العصرية- الدار النموذجية- بيروت - صيدا- ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

(٧) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب١/١٠٧: محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي(ت٦٨٦هـ)، تحقيق محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيى الدين عبد الحميد- دار الكتب العلمية بيروت- لبنان- ١٣٩٥هـ١٩٧٥م.

(٨) سورة آل عمران ٣٧.

(٩) معاني النحو ١/٨.

(١٠) المصدر نفسه ١/٩.

(١١) ينظر: الاتقان في علوم القرآن ٢/١٤٤: عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم - الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٣٩٤هـ- ١٩٧٤ م. و مصنف ابن أبي شيبة ٧/١٨٧: عبد الله بن محمد بن أبي شيبة العبسي (ت٢٣٥هـ)، ضبطه وعلق عليه الاستاذ: سعيد اللحام، الإشراف الفني والمراجعة والتصحيح: مكتب الدراسات والبحوث في دار الفكر، (د.ت). وعمدة القاري ٢/٥٥: أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بدر الدين العينى (ت٨٥٥هـ) - دار إحياء التراث العربي - بيروت- (د.ت).

(١٢) أسرار البيان في التعبير القرآني ١/١٠٩: د. فاضل صالح السامرائي: أستاذ النحو في جامعة الشارقة/ من المكتبة الشاملة.

(١٣) الإعجاز اللغوي والبياني في القرآنِ الكريم ٤٧٨ - ٤٧٩: جمعُ وإعدادُ: علي بن نايف الشَحُّود، الباحث في القرآن والسنة، من المكتبة الشاملة.

(١٤) ينظر: مغني اللبيب ٧٢٩- ٧٣١: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت٧٦١هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله- دار الفكر - دمشق- ١٩٨٥م. ومعاني النحو ٢/٢٥٠- ٢٥١.

(١٥) شرح المفصَّل ٢/ ٧: موفق الدين أبو البقاء يعيش بنُ علي بن يعيش الموصلي (ت٦٤٣هـ)، قدَّم له ووضع هوامشه وفهارسه د. إميل يعقوب - ط١- دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.

(١٦) شرح التصريح على التوضيح ١/ ٣٦٩: الشيخ خالد عبد الله الأزهري (ت٩٠٥هـ)، تصحيح: لجنة من العلماء - دار الفكر- (د،ت).

(١٧) المفصل، بشرح ابن يعيش ١٠/٢-١١: أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي (ت٥٣٨هـ)، قدَّم له ووضع هوامشه وفهارسه د. إميل يعقوب- ط١- دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.

(١٨) معاني النحو ٢٥٠/٢.

(١٩) بدائع الفوائد ٥٢٦/٣-٥٢٧: ابن قيم الجوزية محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله (ت٧٥١هـ)، تحقيق : هشام عبد العزيز عطا، وعادل عبد الحميد العدوي، وأشرف أحمد – مكتبة نزار مصطفى الباز – مكة المكرمة- ط١- ١٤١٦ هـ- ١٩٩٦م.

(٢٠) سورة المؤمنون ١١٥.

(٢١) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ٣٨٩/٢: أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (المتوفى: نحو ٧٧٠هـ) – المكتبة العلمية – بيروت- (د.ت).

(٢٢) تاج العروس من جواهر القاموس ٢٩٥/٥، مادة (عبث): محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى الزَّبيدي (ت١٢٠٥هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين – دار الهداية – (د.ت). وينظر: تهذيب اللغة ١٩٩/٢: محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (ت٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد محمد عوض مرعب – ط١- دار إحياء التراث العربي – بيروت- ٢٠٠١م. ولسان العرب ١٦٦/٢: محمد بن مكرم بن على، جمال الدين ابن منظور الأنصاري (ت٧١١هـ) – ط٣- دار صادر- بيروت – ١٤١٤ هـ.

(٢٣) ينظر: المواضع نفسها.

(٢٤) الفروق اللغوية ٢٥٤: أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (ت٣٩٥هـ)، تحقيق: محمد إبراهيم سليم – دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع- القاهرة – مصر- (د.ت).

(٢٥) الدر المصون في علم الكتاب المكنون ٣٧٤/٨: أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت٧٥٦هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط – دار القلم- دمشق- (د.ت). وينظر: اللباب في علوم الكتاب ٢٧٠/١٤: أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (ت٧٧٥هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض – ط١- دار الكتب العلمية – بيروت- لبنان- ١٤١٩ هـ -١٩٩٨م. وفتح القدير للشوكاني ٥٩٢/٣: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت١٢٥٠هـ) – ط١- دار ابن كثير- دار الكلم الطيب – دمشق- بيروت- ١٤١٤هـ. وروح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ٢٦٩/٩: شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (ت١٢٧٠هـ)، تحقيق: علي عبد الباري عطية – ط١- دار الكتب العلمية – بيروت – ١٤١٥هـ.

(٢٦) ينظر: تهذيب اللغة ١٩٩/٢.

(٢٧) ينظر: مشكل إعراب القرآن ٣٤٩/١: مكي ابن أبي طالب القيسي أبو محمد ((ت٤٣٧هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن – ط٢- مؤسسة الرسالة- بيروت- ١٤٠٥هـ. والمجتبى من مشكل إعراب القرآن ٧٨٥/٢: أ. د. أحمد بن محمد الخراط، أبو بلال – مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، ١٤٢٦هـ.

(٢٨) ينظر: فتح القدير للشوكاني ٥٩٢/٥.

(٢٩) تفسير البغوي = معالم التنزيل في تفسير القرآن ٤٣٢/٥: محيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (ت٥١٠هـ)، حققه وخرَّج أحاديثه محمد عبد الله النمر – عثمان جمعة ضميرية – سليمان مسلم الحرش – ط٤– الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع – ١٤١٧هـ – ١٩٩٧ م.

(٣٠) تفسير الكشاف = الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل٢٠٩/٣:أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي – دار إحياء التراث العربي – بيروت – لبنان– (د.ت).

(٣١) تفسير الرازي المسمَّى مفاتيح الغيب = التفسير الكبير ٢٩٩/٢٣: أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن الملقب بفخر الدين الرازي (ت٦٠٦هـ) – ط٣ – الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت – ١٤٢٠ هـ.

(٣٢) تفسير البيضاوي = أنوار التنزيل وأسرار التأويل ٩٧/٤: ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد البيضاوي(ت٦٨٥هـ)،تحقيق:محمد عبد الرحمن المرعشلي– ط١– دار إحياء التراث العربي–بيروت– ١٤١٨ هـ.

(٣٣) الدر المصون في علم الكتاب المكنون ٣٧٤/٨.

(٣٤) ينظر: اللباب في علوم الكتاب ٢٧٠/١٤.

(٣٥) ينظر: غرائب القرآن ورغائب الفرقان ١٣٨/٥: نظام الدين الحسن بن محمد بن حسين القمي النيسابوري (ت٨٥٠هـ)، تحقيق: الشيخ زكريا عميرات– ط١– دار الكتب العلمية– بيروت –١٤١٦هـ.

(٣٦) البحر المديد في تفسير القرآن المجيد ٦٠٤/٣: أبو العباس أحمد بن محمد بن المهدي بن عجيبة الحسني الفاسي (ت١٢٢٤هـ) – تحقيق: أحمد عبد الله القرشي رسلان – الدكتور حسن عباس زكي – القاهرة– ١٤١٩هـ.

(٣٧) روح المعاني ٢٦٩/٩.

(٣٨) فتح القدير للشوكاني ٥٩٢/٣.

(٣٩) ينظر: أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن ٣٦٣/٥: محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي (ت١٣٩٣هـ) – دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت – لبنان– ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م.

(٤٠) الدر المصون في علم الكتاب المكنون ٣٧٤/٨، وينظر: اللباب في علوم الكتاب ٢٧٠/١٤.

(٤١) ينظر: روح المعاني ٢٦٩/٩.

(٤٢) الدر المصون في علم الكتاب المكنون ٣٧٤/٨، وينظر: اللباب في علوم الكتاب ٢٧٠/١٤.

(٤٣) ينظر: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ٢٩٥: جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق: عبدالغني الدقر – الشركة المتحدة للتوزيع – دمشق– ط١– ١٩٨٤م.

(٤٤) ينظر: تفسير الكشاف ٢٠٩/٣، وينظر: تفسير الرازي ٢٩٩/٢٣.

(٤٥) ينظر: فتح القدير للشوكاني ٥٩٢/٣.

(٤٦) الكتابان هما: الكتاب لسيبويه، ومجاز القرآن لأبي عبيدة.

(٤٧) كتاب سيبويه ٣٧٠/١: عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون – ط٣– مكتبة الخانجي – القاهرة – ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.

(٤٨) ينظر: معاني النحو ٢٥٠/٢– ٢٥١.

(٤٩) ينظر: مغني اللبيب ٧٢٩- ٧٣١، والتفسير القيِّم = تفسير القرآن الكريم ٢٤٨- ٢٤٩: (ابن القيم): محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية (ت٧٥١هـ)، تحقيق: مكتب الدراسات والبحوث العربية والإسلامية بإشراف الشيخ إبراهيم رمضان - ط١- دار ومكتبة الهلال - بيروت - ١٤١٠ هـ. ومعاني النحو ٢/٢٥٠- ٢٥١.

(٥٠) سورة البقرة ٢٦٠.

(٥١) سورة الجمعة ٩.

(٥٢) سورة النجم ٤٠-٤١.

(٥٣) المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم ١٨٩/٢. والحديثُ بتمامه: (إذا أتيتم الصلاةَ فلا تأتوها وأنتم تسعون وائتوها وأنتم تمشون فما أدركتم فصلُّوا وما فاتكم فاقضُوا)، وفي بعض الروايات اختلافٌ في اللفظ دون المعنى: أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (ت٤٣٠هـ)، محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي - ط١- دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م. وينظر: المُوَطَّأ ١١٥/١: الإمامُ مالكُ بنِ أنسٍ الأصبحِيِّ (ت١٧٩هـ) رواية يَحيى بن يَحيى اللَّيثيِّ الأَنْدَلُسِيِّ (ت٢٤٤هـ)، (د. ت). وسنن النسائي بشرح السيوطي وحاشية السندي ٤٤٩/٢: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت٣٠٣هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث - ط٥- دار المعرفة - بيروت - لبنان- ١٤٢٠هـ.

(٥٤) الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي ١١٢: محمد بن أحمد بن الأزهر الأزهري الهروي أبو منصور (ت٣٧٠هـ)، تحقيق: د. محمد جبر الألفي - ط١- الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - الكويت - ١٣٩٩هـ.

(٥٥) المصدر نفسه ١٧٩.

(٥٦) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم ٢٢١/٢: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده (ت٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي - ط١- دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م. ولسان العرب ٣٨٥/١٤، والمصباح المنير ٢٧٧/١، وتاج العروس ٢٧٩/٣٨، والمعجم الوسيط ٤٣١/١: مجمع اللغة العربية بالقاهرة: (إبراهيم مصطفى/ أحمد الزيات/ حامد عبد القادر/ محمد النجار) دار الدعوة (د.ت). ومعجم لغة الفقهاء ٢٤٤- ٢٤٥: محمد رواس قلعجي/حامد صادق قنيبي- ط٢- دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع-١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

(٥٧) ينظر: مشكل إعراب القرآن ٤٤/١، و١٣٩.

(٥٨) ينظر: تفسير الكشَّاف ٣٣٧/١.

(٥٩) ينظر: تفسير البيضاوي ١٥٧/١.

(٦٠) ينظر: تفسير القرطبي = الجامع لأحكام القرآن ٣٠١/٣: أبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبي (ت٦٧١هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش – ط٢ – دار الكتب المصرية – القاهرة – ١٣٨٤هـ – ١٩٦٤ م.

(٦١) ينظر: تفسير النَّسفي = مدارك التنزيل وحقائق التأويل ٢١٦/١: أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي (ت٧١٠هـ)، تحقيق: يوسف علي بديوي، راجعه وقدم له: محيي الدين ديب مستو – ط١– دار الكلم الطيب – بيروت – ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.

(٦٢) ينظر: الكشف والبيان عن تفسير القرآن ٢٥٧/٢: أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، أبو إسحاق (ت٤٢٧هـ)، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: الأستاذ نظير الساعدي – ط١– دار إحياء التراث العربي – بيروت – لبنان – ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م.

(٦٣) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٢١٣/١: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت٦١٦هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي – عيسى البابي الحلبي وشركاه، (د.ت).

(٦٤) ينظر: إعراب القرآن لابن سيده ٤٧/٢: أبو الحسن علي بن إسماعيل، المعروف بابن سيده (ت٤٥٨هـ)، من المكتبة الشاملة.

(٦٥) ينظر: تفسيرالبحر المحيط ٣١١/٢: محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي (٧٤٥هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود – الشيخ علي محمد معوض، شارك في التحقيق ١– د. زكريا عبد المجيد النوقي ٢– د. أحمد النجولي الجمل – ط١– دار الكتب العلمية – لبنان – بيروت – ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م.

(٦٦) ينظر: الدرُّ المصون في علم الكتاب المكنون ٥٧٨/٢.

(٦٧) ينظر: اللباب في علوم الكتاب ٣٧٥/٤.

(٦٨) الدر المصون في علم الكتاب المكنون ٥٧٨/٢، وينظر اللباب في علوم الكتاب ٣٧٥/٤.

(٦٩) تفسير البحر المحيط ٣١١/٢.

(٧٠) ينظر: اللباب في علوم الكتاب ٣٧٦/٤.

(٧١) الكشف والبيان عن تفسير القرآن ٢٥٧/٢.

(٧٢) ينظر: تفسير البغوي ٣٢٤/١.

(٧٣) تفسير الخازن = لباب التأويل في معاني التنزيل ٢٨٢/١: علاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم البغدادي الشهير بالخازن (ت٧٤١هـ) – دار الفكر – بيروت – لبنان – ١٣٩٩هـ /١٩٧٩م.

(٧٤) الدر المصون في علم الكتاب المكنون ٥٧٨/٢، وينظر: اللباب في علوم الكتاب ٣٧٥/٤.

(٧٥) تفسير البحر المحيط ٣١١/٢.

(٧٦) الدر المصون في علم الكتاب المكنون ٥٧٨/٢، وينظر: اللباب في علوم لكتاب ٣٧٥/٤.

(٧٧) هذا جوابٌ عمَّا قاله الخليل.

(٧٨) تفسير البحر المحيط ٣١١/٢، وينظر: الدُّرُّ المصون في علم الكتاب المكنون ٥٧٨/٢، وجامع لطائف التفسير ٤٠٠/٨و٤١٧: عبد الرحمن بن محمد القماش إمام وخطيب بدولة الإمارات العربية من المكتبة الشاملة.

(٧٩) الدر المصون في علم الكتاب المكنون ٥٧٨/٢، وينظر: اللباب في علوم الكتاب ٣٧٥/٤.

(٨٠) الدر المصون في علم الكتاب المكنون ٥٧٨/٢، وينظر: التبيان في إعراب القرآن ٢١٣/١، واللباب في علوم الكتاب ٣٧٥/٤.

(٨١) الدر المصون في علم الكتاب المكنون ٥٧٨/٢.

(٨٢) ينظر: اللباب في علوم الكتاب ٣٧٥/٤.

(٨٣) تفسير البحر المحيط ٣١١/٢.

(٨٤) ينظر معاني النحو ٢٥٠/٢- ٢٥١.

(٨٥) سورة النساء ٤.

(٨٦) (((ظُبَةُ السَّيْفِ): هُوَ طَرَفُه، ويُجْمع عَلَى (الظُّباةِ) و(الظُّبِي)))، لسان العرب ٥٦٨/١.

(٨٧) مقاييس اللغة ٤٠٢/٥- ٤٠٣: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون - دار الفكر - ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

(٨٨) ينظر: لسان العرب ٦٥٠/١١.

(٨٩) ينظر: تاج العروس ٤٦٣/٣٠.

(٩٠) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ٢٧٤/٢- ٢٧٥: علاء الدين، أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي (ت٥٨٧هـ) - ط٢- دار الكتب العلمية، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

(٩١) مشكل إعراب القرآن ١٨٨/١.

(٩٢) ينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ٩/٢: أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (ت٥٤٢هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد - ط١- دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ١٤٢٢هـ.

(٩٣) ينظر: تفسير الرازي ٤٩٢/٩، ولسان العرب ٦٥٠/١١، وتاج العروس ٤٦٢/٣٠- ٤٦٣.

(٩٤) ينظر: تفسير الكشاف ٥٠١/١، وتفسير النسفي ٣٢٩/١- ٣٣٠، وتفسير أبي السعود = إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم ١٤٣/٢: أبو السعود العمادي محمد بن محمد بن مصطفى (ت٩٨٢هـ) - دار إحياء التراث العربي - بيروت - (د.ت).

(٩٥) تفسير الرازي ٤٩٢/٩، وينظر: لسان العرب٦٥٠/١١،وتاج العروس ٤٦٢/٣٠- ٤٦٣.

(٩٦) اللباب في علوم الكتاب ١٧١/٦.

(٩٧) الموضع نفسه.

(٩٨) ينظر معاني النحو ٢٥٠/٢- ٢٥١.

(٩٩) سورة يونس ٢٣.

(١٠٠) تهذيب اللغة ١٧٣/٢.

(١٠١) سورة البقرة ٣٦.

(١٠٢) تفسير البحر المحيط ١٣٧/١.

(١٠٣) التحرير والتنوير ١٤٠/١١: محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت١٣٩٣هـ) – الدار التونسية للنشر – تونس – ١٩٨٤هـ.

(١٠٤) ينظر: الحجة في القراءات السبع ١٨١/١: الحسين بن أحمد بن خالويه (ت٣٧٠هـ)، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، الأستاذ المساعد بكلية الآداب- جامعة الكويت -ط٤- الناشر: دار الشروق – بيروت – ١٤٠١هـ. والتيسير في القراءات السبع ١٢١: عثمان بن سعيد بن عثمان أبو عمرو الداني (ت٤٤٤هـ)، تحقيق: أوتو تريزل – ط٢- الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت – ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م. وحجة القراءات ٣٣٠/١: عبد الرحمن بن محمد، أبو زرعة ابن زنجلة (ت حوالي٤٠٣هـ)، تحقيق: سعيد الأفغاني – دار الرسالة، (د.ت). وتحبير التيسير في القراءات العشر ٣٩٨: ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت٨٣٣هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد مفلح القضاة – ط١- دار الفرقان- الأردن – عمان -١٤٢١ ه – ٢٠٠٠م. وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر = منتهى الأماني والمسرات في علوم القراءات ٣١١: شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد الغني الدمياطي الشهير بالبناء (ت١١١٧هـ)، تحقيق: أنس مهرة-ط١-دار الكتب العلمية – لبنان – ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

(١٠٥) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٢٥٠/٢: أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت٣٣٨هـ)، تحقيق: د.زهير غازي زاهد – عالم الكتب – لبنان- بيروت- ١٤٠٩هـ- ١٩٨٨م.

(١٠٦) ينظر: تفسير البغوي ١٢٨/٤.

(١٠٧) ينظر: تفسير الكشاف ٣٢٣/٢.

(١٠٨) ينظر: زاد المسير في علم التفسير ٢٠/٤: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت٥٩٧هـ) – ط٣- المكتب الإسلامي – بيروت – ١٤٠٤هـ.

(١٠٩) ينظر: تفسير النسفي ١٥/٢.

(١١٠) السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير ١٤/٢: شمس الدين، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي (ت٩٧٧هـ) – مطبعة بولاق (الأميرية) – القاهرة – ١٢٨٥هـ.

(١١١) ينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ١١٣/٣.

(١١٢) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٦٧٠/٢.

(١١٣) ينظر: تفسير البيضاوي ١٠٩/٣.

(١١٤) مشكل إعراب القرآن ٣٤٢/١- ٣٤٣.

(١١٥) إعراب القرآن لابن سيده ٣٤٨/٥.

(١١٦) ينظر: تفسير البحر المحيط ١١٥/٥.

(١١٧) تفسير القرطبي ٣٢٦/٨.

(١١٨) إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعةَ عشر ٣١١.

(١١٩) ينظر: الدر المصون في علم الكتاب المكنون ١٧٤/٦- ١٧٥.

(١٢٠) ينظر: اللباب في علوم الكتاب ٢٩٧/١٠.

(١٢١) ينظر: تفسير أبي السعود ١٣٥/٤.

(١٢٢) ينظر: روح المعاني ٩٤/٦.

(١٢٣) روح المعاني ٩٤/٦، وينظر: تفسير أبي السعود ١٣٥/٤، وفتح القدير للشوكاني ٤٩٥/٢.

(١٢٤) روح المعاني ٩٤/٦.

(١٢٥) روح المعاني ٩٤/٦، وينظر: تفسير أبي السعود ١٣٥/٤، وفتح القدير للشوكاني ٤٩٥/٢.

(١٢٦) روح المعاني ٩٤/٦، وينظر: تفسير أبي السعود ١٣٥/٤.

(١٢٧) روح المعاني ٩٤/٦، وينظر: تفسير أبي السعود ١٣٥/٤، وفتح القدير للشوكاني ٤٩٥/٢.

(١٢٨) تفسير أبي السعود ١٣٥/٤، وينظر: روح المعاني ٩٤/٦، وفتح القدير للشوكاني ٤٩٥/٢.

(١٢٩) روح المعاني ٩٤/٦، وينظر: تفسير أبي السعود ١٣٥/٤، وفتح القدير للشوكاني ٤٩٥/٢.

(١٣٠) روح المعاني ٩٤/٦، وينظر: تفسير أبي السعود ١٣٥/٤.

(١٣١) الموضعان أنفسهما.

(١٣٢) الموضعان أنفسهما.

(١٣٣) الموضعان أنفسهما.

(١٣٤) الموضعان أنفسهما.

(١٣٥) الموضعان أنفسهما.

(١٣٦) ينظر: شرح المفصل ٤٥١/١.

(١٣٧) روح المعاني ٩٤/٦.

(١٣٨) ألفية ابن مالك ١٧: محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني (ت٦٧٢هـ) – دار التعاون (د.ت). وينظر: دليل السالك إلى ألفية ابن مالك ٩٠/١: عبد الله بن صالح الفوزان، من المكتبة الشاملة.

(١٣٩) سورة البقرة ١٩.

(١٤٠) شرح قطر الندى، بحاشية الآلوسي ٣٩٩: جمال الدين ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، مراجعة وتدقيق: فؤاد ناصر – ط٢– دار نور الصباح – تركيا – مديات – لبنان – ٢٠١١م.

(١٤١) حاشية شرح القطر في علم النحو ٣٩٩: أبو الثنا السيد محمود شهاب الدين الآلوسي البغدادي (ت١٢٧٠هـ)، مراجعة وتدقيق: فؤاد ناصر – ط٢– دار نور الصباح – تركيا – مديات – لبنان – ٢٠١١م.

(١٤٢) روح المعاني ٩٤/٦، وينظر: تفسير أبي السعود ١٣٥/٤.

(١٤٣) المفصَّل، بشرح ابن يعيش ٥١/١.

The expansion of the occurrence the source adverb In the Qur'an

A . m . D . Omar ALI Mohammad Dulaimi
D . Hatam Hamdan Ibrahim ALsHGAERE

UNIVERSITY OF ANBAR
COLLeGe of islamic Sciences - FaLLujah
Department of Arabic Language

The Abstract

The Expansion in the incidence of the infinitive as an adverb in the Koran After the investigation and audit, the researcher found that (expansion) in the language differs from narrowness, in other words, it means idiomatically in the Koran that one expression could have more than one meaning and these meanings are all intended. With the causes and reasons, the recantation of the expression to expression is likely more than one analytical facet, and more than one meaning, and these analytical facets and meanings are all intended, and this (expansion) to be in this research

The research includes an introduction about the expansion linguistically and idiomatically and includes also four phases which have discussed four verses: the first verse is about the word (*abathen*\ عبثا); whereas it could have two analytical facets. The second verse is in the word (*sa'ya* \ سعيا); which could have three analytical facets. The third verse is about the word (*nahle*\ نحلة); whereas four analytical facets could be there. The fourth verse is about the word (*meta'a*\ متاع) which could have five analytical facets. Finally, the results of this research have been discussed in the conclusion.